The Levant

WWW.THELEVANTNEWS.COM

ديسمبر 2021 م - 1443 هـ | العدد 30

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

رسالة الأسد للداعين إلى إبعاده عن إيران؟

الصفحة: 2

حماس إلى قائمة التنظيمات الإرهابية في بريطانيا

الصفحة: 6

داعش يعاود الظهور في تونس.. ما علاقة الإخوان؟

الصفحة: 8

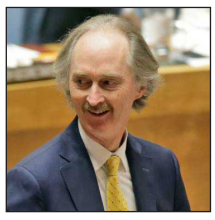

سوريا: بلد منتج لـ "الإعاقة"

الصفحة: 15

السعودية وروسيا.. مؤتمر حول مكافحة التطرف والإرهاب

الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز

أكد الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز على أهمية تكثيف سبل الحوار بين أتباع الأديان والحضارات لزيادة التعاون المشترك في مكافحة التطرف والإرهاب.

وذكر العاهل السعودي، في كلمة تلاها نيابة عنه الأمير خالد الفيصل في مستهل اجتماع عقد في محافظة جدة، تحت شعار "الحوار وآفاق التعاون": "تؤكد المملكة على أهمية هذا الاجتماع الاستراتيجي بين العالم الإسلامي وروسيا الاتحادية في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وتكثيف سبل الحوار بين أتباع الأديان والحضارات وزيادة التعاون المشترك في مكافحة التطرف والإرهاب". وشدد الملك سلمان في كلمته على أن الدين الإسلامي يتسم بالتسامح والوسطية، لافتا إلى أن لدى المملكة "دوراً مشرفاً في تبني مبادئ الاعتدال والتعايش المشترك، حيث سعت جاهدة لدعم الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال، وقدمت العديد من المبادرات في هذا الشأن".

فيما شدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تطابق مواقف بلاده والعالم الإسلامي بشأن ضرورة بناء "عالم ديمقراطي عادل قائم على سيادة القانون والتعايش السلمي".

المخدرات.. مصانع ومتعاطون بالجملة في المناطق المحتلة تركياً بسوريا

قتل رجل 3 من أطفاله بالرصاص، في مدينة حارم بريف إدلب الشمالي، فيما ذكرت مصادر محلية بأن القاتل مدمن مخدرات، ولديه مشاكل مع زوجته.

وتتوسع جرائم العنف الأسري والعنف بشكل عام لأسباب عدة من أهمها المخدرات، وتحولت عفرين عقب احتلالها في آذار العام 2018، إلى واحدة من مراكز تصنيع تلك المواد، وقد داهمت ما تسمى "الشرطة العسكرية"، في بداية أكتوبر الماضي، معملاً لتصنيع المخدرات، في قرية برج عبدالو بمنطقة عفرين، بالقرب من معبر "العزاوية"، بالقرب من خطوط الجبهة مع قوات النظام.

حيث ضبطت معملًا لصناعة المخدرات اعتبر الأول من نوعه الذي يجري الكشف عنه في مناطق احتلال مليشيات "الجيش الوطني"، في حين اتهمت حسابات محلية متزعمين في مليشيات "الجيش الوطني" بإدارة المعمل، بتمويل من أقاربهم المستقرين في تركيا، والحاصلين على الجنسية التركية، وقالت أن المصنع يعود للمدعو "عبد الله حلاوة" المتزعم في مليشيا "فرقة الحمزة"، الذي يتخذ من قرية باسوطة، مركزاً له ولتجارته ولعمليات التهريب من والى مناطق النظام.

دعوات دولية للإفراج "الفوري" عن المعارض كافالا

كررت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي الدعوات للحكومة التركية بالإفراج الفوري والعاجل عن الناشط "عثمان كافالا"، وذلك بعد أن أصدرت تركيا قراراً، بمواصلة اعتقال رجل الأعمال التركي "كافالا"، الذي ما يزال يقبع خلف القضبان دون إدانة لمدة أربع سنوات.

ونقل موقع "أحول تركيا"، عن المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية، بالقول: "إن استمرار اعتقال كافالا وطبيعة القضية المرفوعة ضده يقوّضان احترام سيادة القانون والديمقراطية"، وأضاف المتحدّث، أن دمج عدة اتهامات ضد كافالا زاد من تأخر انتهاء محاكمته.

ودعا المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية، السلطات التركية، للإفراج الفوري عن رجل الأعمال التركي، حيث أضاف: "على أنقرة احترام هذه الحريات الأساسية وتسوية الأمر بسرعة وبطريقة عادلة"، مشيراً إلى أننا "نحثّ القضاء التركي، للامتثال إلى حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الإفراج غير المشروط وضمان حل عادل وشفاف وسريع للقضية".

عثمان كافالا

المجلس العلمي الفقهي.. هل هو رسالة الأسد للداعين إلى إبعاده عن إيران؟

مفتي سوريا (الملغى) أحمد الحسون كان معروفا بمساندته للأسد ونظامه

أثار المرسوم الذي أصدره رئيس النظام السوري بشار الأسد، القاضي بإلغاء منصب مفتي الجمهورية المنوط بعلماء المسلمين من السنة، بنقل أمر الفتوى الدينية إلى المجلس العلمي الفقهي في وزارة الأوقاف والذي يضم تحت مظلته أعضاء من كافة المذاهب والطوائف، سبعة منهم من المراجع الشيعية.

وفي لمحة عن المجلس العلمي الفقهي على موقع وزارة الأوقاف؛ أكّد وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد أن المجلس مختلف الاجتهادات الفقهية وينطلق من قول الرئيس بشار الأسد "إن أئمة المذاهب تركوا لنا مدارس فقهية ولم يتركوا لنا طوائف ولو علموا أنهم سيتركون لنا طوائف ما تركوها لنا".

وجاء في المرسوم رقم 28 لعام 2021 الصادر عن الأسد بإلغاء المادة رقم 35 من قانون تنظيم عمل وزارة الأوقاف، التي يُسمى بموجبها المفتي العام في سوريا، وبالتالي؛ أصبحت الفتوى مناطة بالمجلس العلمي الفقهي، الذي تشكل وفقاً للمادة الخامسة من القانون 31 عام 2018 لوزارة الأوقاف.

ونوّه إلى أنّ المرسوم المشار إليه أعلاه، لم يُلغِ مكانة الإفتاء العام فقط، إنما شمِل أيضاً إلغاء منصب مفتي المحافظات والمدن السورية.

المحامي أنور البني في حديث لـ ليفانت نيوز، قال: إنه من المعروف لنا أنّ النظام الديكتاتوري يستخدم القوانين والأشخاص لغرض سيطرته، وعندما تنتهي مهمتها يغيرها ببساطة ويلقي بها عندما تنتفي الحاجة لها أو تنتهي مهمتها، وهناك العديد من الحالات التي حدثت في السابق.

وأردف، أنّ الظروف الداخلية والخارجية قد تغيرت، وأصبح يحتاج إلى أدوات جديدة وقوانين ترسخ التغييرات التي حصلت ويستثمر بها، في إشارة منه إلى نظام الأسد.

الشارع السوري المناهض للنظام ركزَّ في تعليقاته على حقيقة أنّ كل ما يصدُر عن الأسد؛ يرسّخ التوغّل الإيراني على مفاصل الدولة السورية، بدءاً بمؤسسة الجيش والفروع الأمنية، الجانب الأهم في الدول الاستبدادية، وصولاً إلى المؤسسة الدينية التي تفتي لهم سحق كل من يخالفهم، بيد أنّ مديرية أوقاف حلب نشرت على صفحتها في الفيس بوك نقلاً عن وزير الأوقاف السوري، قوله: المؤسسة الدينية تحمي سوريا من الإخوان المسلمين وتكرّس الدولة العلمانية.

وجهة نظر مختلفة

ومن وجهة نظر تنويرية، قال الباحث أحمد الرمح المهتم بشؤون الإسلام السياسي، إنَّ منصب "المفتي العام" موجود في معظم البلدان العربية، لكن الأسد حوله من حالة فردية إلى حالة مؤسساتية، تُتخذ فيها الفتوى بشكلٍ جماعي.

مبيناً في الوقت نفسه، إلى أن تناول الموضوع بشكل طائفي من قبل بعض المعارضين لا يخدم الثورة ويؤثر سلباً على الخطاب الوطني تجاه الآخر في سوريا المستقبل؛ مسجلاً اعتراضه على من اتخذ القانون فرصة للترويج لخطابه الطائفي، لكنه أوضح؛ أنَّ الخطورة بهذا القانون تكمن في كيفية تشكيل المجلس وأتباعه للسلطة التنفيذية، بينما يفترض أن يكون مستقلاً.

وأضاف الرمح، إلى أنّ رئيس المجلس هو وزير الأوقاف الذي يُعتبر جزءاً من النظام الاستبدادي، بالإضافة إلى عدم الوضوح في كيفية تعيين الأعضاء، متسائلاً، هل هناك جهة ستقوم بترشيحهم أم أن الأمر متروك لرئاسة الجمهورية؟

وعلاوة على ذلك، وهنا الحديث للرمح، هل من الحكمة أن يسحب المجلس سلطة القاضي الشرعي التي تخصّ الأزمنة المتعلّقة بشهر رمضان والأعياد الإسلامية، مثل عيد الفطر والأضحى، في ظل العلوم الفلكية التي تحدد بدقة توقيت الأهلة والمناسبات التي ينص عليها الدين الحنيف، حيث تكمن مهمة القاضي الشرعي في المواليد والأحوال الشخصية، وهنا أذكر، هل ستنتقل أعمال القضاء الشرعي إلى المجلس العلمي الفقهي وكيف سيكون دور القاضي الشرعي فيها؟

المجلس العلمي الفقهي يوسّع صلاحياته

وفي حديث لإذاعة "شام إف إم" التي تبث من دمشق، قال الشيخ "محمد شريف الصواف"، عضو المجلس العلمي الفقهي، إن "المرسوم الجديد ينصّ على أن تصبح صلاحيات الإفتاء كاملة للمجلس العلمي الفقهي، وتوسيع صلاحياته مع إدخال أمور أخرى لم تكن سابقاً ضمن اختصاصه مثل قضية الإشراف على المواقيت الدينية وغيرها".

وأضاف الصوّاف "المجلس سيعالج القضايا الفقهية، ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن طريق مديريات الأوقاف في المحافظات، ولن يكون هناك أي فروع للمجلس، بل سيضم ممثلين من المذاهب الفقهية كافة ومن جميع المدن".

وأثار تصريح الشيخ الصواف وما ورد فيه، استهزاء مئات المعلقين، منوّهين إلى أن معالجة الأوضاع المعيشية للمواطنين وتأمين المواد الغذائية والدوائية وخفض أسعار المشتقات النفطية أهم من كل المراسيم والتشريعات التي لا تغني ولا تسمن من جوع في ظل الظروف الاقتصادية التي يعاني منها السواد الأعظم من السوريين.

ويُلاحظ في السنوات الأخيرة، إجراء الأسد عدة تعديلات على تنظيم عمل وزارة الأوقاف، كان من أهمها إصداره لقانون في العام 2018 الذي يمنح بموجبه صلاحيات واسعة لوزير الأوقاف، بالإضافة إلى حصر ولاية مفتي الجمهورية بثلاث سنوات قابلة للتمديد، شرط تسميته بموجب مرسوم بناءً على اقتراح الوزير، بينما كانت المدة في السابق غير محددة ويعود تقديرها لرئيس الجمهورية فقط.

بشكل واضح القانون يكرس السلطة الدينية ويعزز سطوة السلطات والفروع الأمنية عليها، مع العلم؛ ما فتئ الأسد على مدى العقد الماضي وهو يُذكّر أنَّ سوريا آخر قلاع العلمانية في المنطقة.

ومنذ استيلاء آل الأسد على رئاسة الجمهورية في سوريا، لم يعرف السوريون خلال العقود الخمسة الماضية أي خلافٍ بين رجال الدين البارزين ورأس النظام، سواء في عهد الأسد الأب أو حتى في حكم وريثه بشار، بل كان هناك تزاوج واضح في المصالح بين السلطة والمؤسسة الدينية، ولاسيَّما منصب المفتي ووزير الأوقاف.

منذ بداية الثورة السورية، كان مفتي الجمهورية الأخير "أحمد بدر الدين حسون" لسان حال السلطة أو مفتي البراميل المتفجرة، على حدّ وصف نشطاء الثورة السورية، فقد شارك أبناؤه في قمع الحراك السلمي للسوريين الذي انطلق في منتصف عام 2011، لكن إهمال النظام له خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة كان مستغرباً، إلا أنه انتهز الفرصة في الأيام الأخيرة ليذكر بنفسه من خلال جنازة الفنان صباح فخري وتفسيره لآيات سورة التين، وربطها بسوريا تاريخياً، الأمر الذي أثار حفيظة المجلس العلمي الفقهي متهماً "حسون" بتحريف القرآن الكريم.

المستتركون السوريون.. متخلّون عن الوطنية ومنحلون ببوتقة التتريك

أحمد قطمة

مع قيام الدولة التركية في عشرينات القرن الماضي، ووصول أتاتورك لحكم جمعية الاتحاد والترقي، تم منع استخدام اللغات غير التركية في الإعلام والتدريس كما فرض على جميع سكان تركيا تبني أسماء تركية وحولت أسماء الكثير من المدن إلى أسماء تركية، كما منعت المطبوعات والأنشطة الثقافية بغير اللغة التركية، وأبطلت الكتابة بالأحرف العربية، في إطار محاولات إذابة شعوب المنطقة في البوتقة التركية، وتدمير ثقافتهم أو نسبها للأتراك، وهي سياسات ليست مستغربة من الدول المحتلة.

لكن وخلال السنوات الأخيرة وخاصة في سوريا، ظهرت فئات متنفعة من الوجود التركي في شمال البلاد، وعملت في سبيل ذلك، على فتح الطرق أمام الجيش التركي لاحتلال المناطق السورية الواحدة تلوى الثانية، من جرابلس وصولاً إلى عفرين، بجانب الانتشار في إدلب، والمناطق الممتدة ما بين رأس العين وتل أبيض، مستسهلة التخلي عن الوطنية السورية، عبر رفع الأعلام التركية، واستخدام اللغة التركية، والعملة التركية، ومنع تداول العملة السورية، واستهداف مكونات عرقية سورية لصالح الأجندات التركية.

تمييز في المساعدة

عملت تركيا بالتوازي على تعميم وجودها في شمال سوريا، وجعله أمراً واقعاً، مستخدمةً القوة الناعمة، كالدين والإعلام والمساعدات، لكن ولأن مساعدة السوريين المزعومة لم تكن إلا وسيلة تبررها الغاية التركية في ضم أراضي سورية، كان لا بد أن تظهر الحقيقة للعلن عندما تأمن تركيا بقاءها، وتمكّن وجودها في المناطق التي تحتلها شمال سوريا، وحول ذلك، ذكر ستيب نيوز السوري المعارض، في الرابع والعشرين من أغسطس الماضي، بأنّ المنظمات الإغاثية والإنسانية وعلى رأسها منظمتي "كير" و "آفاد" ذهبت إلى تركيز دعمها بجميع أشكاله على القرى التركمانية بشكلٍ كبير، وسط تجاهلٍ كامل للمخيمات في الشمال السوري، والتي يعيش قاطنوها أوضاعاً مترديةً.

ونوه الموقع حينها، إلى أنّ دعم المنظمات العاملة في الشمال السوري توجه صوب القرى التركمانية التي لا تحتاج لأي دعم، بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها أهاليها، والذين يتوزعون بين مزارعين وتجار، بجانب استحواذ غالبيتهم على الجنسية التركية، ولفت إلى أنّ الدعم المقدم من قبل تلك المنظمات وصل إلى دعم مشاريع زراعية، عبر توزيع البذار وحرث الأراضي وتركيب شبكات مياه وري، بجانب المساهمة في تحصيل ثمار الزيتون وغيرها، وتقديم الرعاية الطبية بالثروة الحيوانية وتوزيع الأعلاف، بجانب تركيب شبكات طاقة كهربائية من ألواح طاقة وبطاريات وغطاسات مياه، عدا عن توزيع السلال الإغاثية والقسائم المالية وحتى تعبيد الطرقات.

الأفضلية للأتراك على الأرض السورية

وإن كان المنطق يفرض أن يتمتع أي إنسان بحقوق كاملة على أرضه، وبحقوق أقل أو محكومة بقوانين محلية على أي أرض أخرى لا تمت له بصلة، سوى العمل أو اللجوء، فإن الحال معكوسة مع السوريين، الذين لا يجري اضطهادهم فقط على الأرض التركية، ومحاسبتهم على أي ردأت فعل مضادة للعنصرية التي يعاملون بها من قبل شريحة ليست بقليلة من الأتراك، كان مثالها الأبرز أخيراً قضية فيديوهات الموز، بل يتجاوز الأمر أن يضهدهم الأتراك حتى داخل الأرض السورية، التي يبدو أن الأتراك باتوا يعتقدون بأنها جزء من أراضيهم.

ولعل المثال الأبرز على ذلك، عندما أقدمت إدارة مشفى مارع، بداية أغسطس الماضي، ممثلة برئيسُ الأطباءِ التركيّ في المشفى Erol Tekçe وإدارة المشفى على فصلٍ تعسفيّ مفاجئٍ للدكتور السوريّ عثمان حجاوي الأخصائيّ في أمراض القلب من عمله بالمشفى، ومنعه من مزاولة العملِ الطبيّ في كل ما تسمى "المناطق المحررة"، سواءً التركيّة أو المدعومة من قبل المنظماتِ الإنسانيّة، وذلك على خلفية انحياز حجاويّ إلى جانب طبيبِ الأسنان رافي العلوان الذي تعرضَ للإهانةِ من قِبل الممرضِ التركيّ "علي رضا"، العامل بالمشفى، إذ تقدم بشكوى نظاميّة بحضور أطباء ضد الممرض علي، الذي سبق أن أهانَ كاملَ كادرِ المشفى الطبيّ.

وقد قال حجاوي في تصريحٍ لإذاعة "أورينت" بتاريخ الثامن والعشرين من أغسطس الماضي: "الأمر؛ هو شيء مبدئيّ، يخص الكرامة وليس من ناحية المال أو شيء ثاني، وبصراحة لا أستطيع أن أرجع إلى المشفى، لأن القوى العسكريّة الموجودة تابعة للتركي، ونحن مجرد ضيوف على الأرض السورية، بصراحة أنا كشخص اعتبر نفسي ضيف، ولا يوجد قانون هنا، واعتبر نفسي بمرتبة العبد بالنسبة لهم، وممكن لمستخدم تركيّ أو ممرض أن يفصل طبيباً بدون أي سبب، ويقول له اخرج من المشفى ويستغني عن خدماته"، مضيفاً: "هذه الكلمات ليست قاسية بل حقيقة الكل يعرفها وأتحدى كل من المحرر أن يستطيعوا أن يوظفوا مستخدماً بدون أمر التركيّ".

الاضطهاد داخل تركيا

ولا يقتصر الأمر على شهادة الدكتور حجاوي من المناطق التي تحتلها تركيا شمال سوريا، عبر مليشيات ما تسمى "الجيش الوطني السوري"، ففي تركيا المأساة أكبر، ومنها شهادة أوردتها صحيفة ليفانت نيوز في السادس من سبتمبر الماضي، عندما قدّم محمد، (وهو اسم مستعار لشاب سوري يقيم في أنقرة، رفض الكشف عن هويته لأسباب أمنية تتعلق بسلامته في تركيا)، شهادته عن وضع السوريين في تركيا.

حيث قال: "اليوم حينما نمشي بالشارع أنا وأصدقائي، نتجنب التحدث بالعربية مطلقاً لكيلا نلفت الانتباه لنا، وحينما يرن هاتفنا ويكون المتصل شخص عربي، نتجنب الرد في الأماكن العامة، وفي حال سمعك أحدهم تتكلم بالعربية، من الطبيعي أن يعترضك ويقطع حديثك ويأمرك بالتكلم باللغة التركية، قائلاً هنا تركيا والحديث باللغة التركية فقط".

مردفاً: "وحينما نكون في موقف مطالبين فيه بالكشف عن هويتنا، وأقصد الأماكن العامة، نتجنب أن نقول إننا سوريون لأنه وببساطة سنتعرض إما للضرب أو الإهانة والشتيمة، وأقله التنمر، ومؤخراً وبعد تزايد الحوادث العنصرية هنا في تركيا، أصبحنا، نحن السوريين، نتجنب التجمع في الحدائق ونتجنب زيارة المقاهي والجلوس فيها أو في أماكن الترفيه المختلفة".

الانحلال الكامل في البوتقة التركية

وإن كان هناك سوريون كالدكتور عثمان حجاوي وغيرهم ممن يشعرون بالامتعاض من المعاملة التركية المتعالية معهم، حتى باتوا يشعرون بالغربة على الأرض التي ينتمون إليها، فإن آخرين قرروا الانحلال التام في البوتقة التركية، ومنهم مسلحو مليشيات "الجيش الوطني السوري"، إذ مرت خلال السنوات الماضية، العديد من التصاريح والإعلانات التي كشف فيها متزعمو تلك المليشيات عن افتخارهم بخدمة العثمانية الجديدة، ولعل الموقف الأبرز أخيراً، والذي صدر في هذا السياق، ما ذهب إليه بداية أكتوبر الماضي، متزعم في مليشيا "لواء السلطان مراد"، بالدعوة إلى جعل سوريا المستقبلية دولة تتحدث اللغة التركية.

إذ نشر المدعو "فهيم عيسى" تغريدة، بمناسبة يوم تعاون الدول الناطقة باللغة التركية، تأمل فيها أن تكون سوريا في المستقبل عقب "تحريرها من نظام الأسد والتنظيمات الإرهابية، دولة تتحدث اللغة التركية"، بجانب حديثه عن ضم سوريا إلى مجلس الدول الناطقة بالتركية، بالقول: "سنكون في المجلس التركي"، الذي كان قد تأسس في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2009، وضم كل من (تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان)، متخذاً إسطنبول مقراً، بغية تطوير التعاون بين الدول الناطقة بالتركية.

ومع تضارب المواقف بين "غالبية مدنية" رافضة للأمر الواقع، و"غالبية مليشياوية" ساعية لضم الأراضي السورية لتركيا، بحجة منع استيلاء النظام السوري عليها، يبدو أن السوريين باتوا أمام خيارات صعبة، أحلاها مرّ، مع استغلال القوى الإقليمية مأساتهم وأحلامهم، لتحقيق مصالحها التوسعية في الأرض السورية، ما يحتم على السوريين البحث عن خيارات ربما لم يطرحوها سابقاً، قد تقلب الطاولة على أنقرة وميلشياتها من جهة، والنظام من جهة ثانية.

مستقبل قاتم لمياه العراق.. إيران وتركيا تحجب الأنهار ومنظمات تحذّر

انخفاض مستوى المياه في نهر ديالى

عبير صارم

استند عالم الآثار الأمريكي جيمس هنري برستد في تسمية المنطقة الممتدة من العراق وسوريا إلى لبنان والأردن وفلسطين بـ "الهلال الخصيب" لكونها منطقةً غنيةً بالمياه، وتمتاز تربتها بالخصوبة التي تتيح الزراعة فيها بسهولة. وهو مصطلح قديم يطلق على حوض نهري دجلة والفرات، والجزء الساحلي من بلاد الشام، لكنّ هذه المنطقة ستفقد كل صفات الخصوبة، وقد تختفي قبل نهاية القرن الحالي بسبب تدهور إمدادات المياه من الأنهار الرئيسية، حسب ما تشير البحوث والدراسات المتعلقة بمستقبل الشرق الأوسط.

يعدّ العراق أحد أبرز الأطراف المتأثرة بالأزمة نظراً لأن منابع نهري دجلة والفرات تقع خارج أراضيه ويمتدان لمسافات غير قليلة في الأراضي التركية.

يرجع شحّ المياه في العراق إلى عدة عوامل، أهمها التغيرات المناخية المتمثلة في قلة سقوط الأمطار وجفاف الأنهار، إلى جانب سياسيات عدائية تمارسها إيران وتركيا تؤثر سلباً على واردات المياه من النهرين نتيجة إقامة دول المنبع "تركيا وإيران" للسدود على حساب دولة المصب "العراق".

فضلاً، عن السياسات المائية التي مارستها وتمارسها الحكومات العراقية المتعاقبة، أسهمت في تفاقم العجز المائي، ويصل العجز في مياه الشرب ببعض المحافظات مثل كركوك إلى 42%، في حين يبلغ إجمالي العجز 18%. وعدم القدرة على التكيّف نظراً لانشغال هذه الدول في مشاكلها السياسية والاجتماعية.

يعتقد الدكتور مثنى العبيدي الأكاديمي والمتخصص في الشؤون الاقليمية والدولية في حديثه لـ "ليفانت نيوز" بأنّ العراق هو الدولة الأكثر تضرراً بسبب سياسات إيران وتركيا المائية لأنهما الدولتان اللتان تنبع منهما الأنهار الرئيسة وروافدها والأنهار والروافد الفرعية أيضاً، والعراق يعتمد عليها في مجال موارده المائية."

على عكس العراق ودول "الهلال الخصيب"، تمكنت دول الخليج من التكيف مع شح الموارد المائية رغم عدم امتلاكها مصادر للمياه، حيث بدأت بتحويل مياه البحار للاستخدام البشري سواء في الجانب المنزلي أو الزراعي مما جعل الأمارات على سبيل المثال تحتل مراتب متقدمة في زراعة النخيل.

منظمات وتقارير دولية تدق ناقوس الخطر

حذّرت العديد من التقارير والبحوث ذات الصلة من الجفاف وتدهور إمدادات المياه في العراق، وأشار تقرير جديد للبنك الدَّوْليّ صدر في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، إلى أنّ العراق قد يشهد انخفاضاً بنسبة 20 بالمائة في موارد المياه بحلول عام 2050 بسبب تغير المناخ، ما يؤدي إلى تداعيات على النمو والتوظيف.

في بيان مصاحب للتقرير الجديد، قال ساروج كومار جها المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدَّوْليّ: "دون اتخاذ إجراءات ملموسة، ستؤدي القيود التي يعانيها قطاع المياه إلى خسائر كبيرة عبر قطاعات متعددة من الاقتصاد، وستؤثر على المزيد والمزيد من الفئات الأكثر احتياجاً من العراقيين".

نوّه التقرير أنه "بحلول العام 2050، سيؤدي ارتفاع درجة الحرارة درجة مئوية وانخفاض معدل التساقطات بنسبة 10 في المئة إلى انخفاض بنسبة 20 في المئة في المياه العذبة المتاحة" في العراق، مضيفاً أنّه: "في ظل هذه الظروف، لن تصل المياه إلى قرابة ثلث الأراضي المروية".

لقد حذر برنامَج الأمم المتحدة للبيئة عام 2019 من أن "التغير المناخي من المتوقع أن يقلل هطول الأمطار السنوي في العراق، مما سيؤدي إلى زيادة العواصف الترابية وانخفاض الإنتاجية الزراعية وزيادة ندرة المياه". ومع كل صيف حارق، تقترب البلاد من هذا الواقع المرير.

ويقول برنامَج الأمم المتحدة للبيئة إنه في عام 2015، كان لدى كل عراقي 2100 متر مكعب من المياه المتاحة سنوياً، مضيفاً أنه بحلول عام 2025، ستنخفض تلك الكَمِّيَّة إلى 1750 متراً مكعباً، مما يهدد استقرار الزراعة والصناعة في البلاد على المدى البعيد، فضلاً عن تهديد صحة سكانها البالغ عددهم 40 مليون نسمة.

سياسات إيران وتركيا

يواجه العراق أزمة مائية كبيرة بسبب قيام تركيا بإنشاء عدد من السدود والمشاريع على نهري دجلة والفرات في أراضيها، كذلك قطع إيران التي تواجه نقصاً في المياه لجريان الماء إلى العراق، ما تسبّب بالجفاف في مناطق ومدن عدّة بالعراق ونزوح عدد كبير من سكان تلك المناطق.

وتقوم إيران بحجب نهر الزاب الصغير الذي يدخل أراضي إقليم كردستان العراق بعد أن أقامت سدوداً ضخمة داخل أراضيها وحولت مجرى مياه النهر إضافة إلى انخفاض منسوب المياه بشكل كبير في نهر سيروان وسد دربانديخان الذي يهدد كسب عيش الكثير من الصيادين والمزارعين.

مؤخراً، نبّه وزير الموارد المائية العراقي مهدي الحمداني، إلى أن الإطلاقات المائية المتدفقة من إيران وصلت إلى الصفر، وإيران لم تتقاسم الضرر مع العراق.

كذلك، أقامت تركيا مشروع "شرق الأناضول"، وتضمن بناء 22 سدّاً لتلبية متطلبات مشاريعها الإروائية، وبدورها نفذت إيران مشروعات على الأنهر المشتركة مع العراق أدت إلى تحويل مجرى بعض الروافد إلى داخل أراضيها.

في هذا الصدد، يقول العبيدي لـ "ليفانت نيوز" "مع أنّ النهرين هما من الأنهار الدولية إلا أن تركيا تراهما من الأنهار العابرة للحدود حتى تبرر لنفسها سياسات استغلال مياههما من دون الرجوع إلى دولة المصب المتمثلة بالعراق فبنت السدود والمشاريع التي انعكست سلباً على حصة العراق المائية."

في عام 1966، أقر مؤتمر هلسنكي، مبدأ ينفي الانتفاع بمياه الأنهار الدولية من قبل دولة واحدة، ما لم يكن هناك اتفاق بين دول الحوض النهري المعني في هذا الشأن. أما لجنة القانون الدَّوْليّ التابعة للأمم المتحدة، فقد ذكرت، في العام، 1973 ما نصه أن "الدول المتشاطئة على النهر الدَّوْليّ تستطيع استعمال المياه طبقاً لحاجاتها شرط ألا يسبب هذا الاستعمال ضرراً للدول الأخرى المشتركة معها في هذا النهر".

في عام 1997، أعلنت واعتمدت اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية وصدّقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997 بتأييد 104 دولة، وعارضتها ثلاث دول هي تركيا والصين وبوروندي، وامتناع 26 دولة عن التصويت.

يرجع الدكتور مثنى العبيدي ممارسة تركيا وإيران لهذه السياسات لعدة أسباب ويقول: "تريد الدولتان الاستفادة من مياه الأنهار في العديد من الاستخدامات من جهة، واستخدام ورقة المياه في سياستها تجاه العراق من جهة أخرى، مشيراً إلى "أنّ لكل من إيران وتركيا مصالح في العراق تحاول استغلال هذه الورقة لتحقيقها، ومن جهة ثالثة إن الدولتين تستغلان حالة العراق المضطربة لتثبيت مكاسب في مِلَفّ مياه الأنهار المشتركة مادام العراق يمر بمرحلة ضعف وعدم تكافؤ في ميزان القِوَى الإقليمي."

تصوّرات وحلول

يقول وزير الموارد المائية العراقي مهدي الحمداني في تصريح لوكالة الأنباء العراقية في، 23 نوفمبر الحالي، بأن لدى وزارة الموارد المائية خُطَّة "متكاملة" للتعامل مع حالات الجفاف والفيضانات التي قد تواجه البلد". لافتاً إلى أن: "خطط الوزارة تحتاج من 50-70 مليار دولار حتى عام 2035، مبيناً أنه: "لا توجد مبالغ مالية لتنفيذ تلك الخطط".

وشدّد الحمداني على ضرورة تقنين الزراعة بأوقات الجفاف ونقص المياه، منوهاً بأنه لا يوجد التزام بالحصص المائية من قبل المحافظات.

ومنذ فبراير 2019 وضعت الحكومة العراقية خلال مؤتمر "الأمن الكوكبي" الذي عُقد في هولندا، تصورًا كاملًا للخروج من الأزمة بحلول عام 2035، يتضمن استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإرواء، وتوزيع المياه والصرف الصحي وزيادة حجم الخزين المائي، وإنعاش الأهوار وتنميتها.

الأهوار هي مجموعة المسطحات المائية التي تغطي الأراضي المنخفضة الواقعة في جنوبَ السهل الرسوبي العراقي، وتكون على شكل مثلث تقع مدن العمارة والناصرية والبصرة على رؤوسه. وتتسع مساحة الأراضي المغطاة بالمياه وقت الفيضان في أواخر الشتاء وخلال الربيع وتتقلص أيام الصيف. وتتراوح مساحتها بين 35 و40 ألف كيلو متر مربع.

وفي أكتوبر الماضي من العام الحالي، أقر مجلس الوزراء على مشروع إنعاش بلاد الرافدين المُقدم من رئاسة الجمهورية ليكون إطاراً لتطوير الاستراتيجية البيئية ومواجهة خطر التغير المناخي في البلد.

لقد أجبر الجفاف وشح المياه العراق على تقليص المساحات المزروعة للموسم الزراعي 2021-2022 بمقدار النصف، حيث قرّرت السلطات العراقية "تحديد المساحات المزروعة بطريقة الإرواء السطحي، والبالغة مليونين وخمسمئة ألف دونم للموسم الزراعي 2021-2022، التي تمثل 50% عن المساحة المزروعة في العام الماضي".

لا يرى العبيدي تفاؤلاً حيال المستقبل المائي للعراق، إذ تبدو الصورة قاتمة ويقول: "في الأغلب فإن استمرار الوضع الراهن في العراق يؤدي إلى استمرار تفاقم أزمة المياه لأن دول المنبع للأنهار التي يعتمد عليها العراق ليست جادة بالالتزام بالسماح للعراق بأن يتمتع بحصته المائية المقرة وفقاً للقانون الدَّوْليّ وترى بأن العراق منشغلاً بالوضع الداخلي الذي يصرفه عن التوجه للمطالبة بحقوقه المائية.

إسرائيل والنووي الإيراني.. خط أحمر قد يدفع للضربة العسكرية المنفردة

بالتوازي مع تعثر المفاوضات النووية نتيجة التعنت الإيراني، تنظر تل أبيب إلى احتمالات شن عمل عسكري ضد طهران، وترتفع احتمالات ذلك، خاصة مع التمهيد الإعلامي لها، الذي يبدو نوعاً من جس إسرائيل لنبض المجتمع الدولي، إذ قد تحمل أي عملية عسكرية ارتدادات شديدة، تعجز تل أبيب عن مواجهتها بشكل منفرد، دون دعم غربي سياسي وعسكري.

التصرف المنفرد

على الرغم من المخاطر التي قد يحملها أي عمل عسكري إسرائيلي منفرد صوب إيران، والتي قد تشعل الجبهات مع لبنان والنظام السوري والفصائل الفلسطينية السائرة في فلك طهران، إلا أنه خيار مطروح، وترتفع أسهمه بشكل تدريجي مع مرور الوقت، كلما ابتعدت طهران عن الالتزام بالاتفاق النووي، وتوجهت نحو امتلاك سلاح نووي.

وبالصدد، أعلن رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي، في الخامس من أكتوبر الماضي، "استمرار العمليات الإسرائيلية لتدمير القدرات الإيرانية في كل مكان وزمان"، قائلاً إن "الخطط التنفيذية ضد برنامج إيران النووي ستستمر في التطور والتحسن"، وأن "جميع الوحدات الأمنية والأوساط الاستخباراتية تشارك في هذا الجهد، واستناداً على الاختراقات التي حدثت في السنوات الأخيرة، فإن الخطط التنفيذية ستتحسن وتتطور بشكل ملحوظ".

كما أوضح أنه "بفضل المعلومات الاستخباراتية الجيدة لدينا، يعرف الجيش الإسرائيلي ومؤسسات المخابرات بأكملها الكثير عما يحدث في إيران، ونحن نعمل ضد المؤسسة الإيرانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط"، وهي تصريحات تشير بلا أدنى شك إلى وجود خط أحمر إسرائيلي ستلجئ معه للضربة العسكرية، ويتمثل ذلك الخط، في توجه إيران الفعلي لامتلاك السلاح النووي، الذي سيغدو تكراراً للنموذج الكوري الشمالي المهدد للعالم بأسره.

وهو ما أكده وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، في منتصف أكتوبر، عندما قال إن إسرائيل تحتفظ بالحق في التحرك ضد سعي إيران لامتلاك قنبلة نووية، مردفاً: "إيران على عتبة أن تصبح دولة نووية، كل يوم يمر وكل تأخير في المفاوضات يجعل إيران أقرب إلى امتلاك قنبلة نووية".

إيران والشعور بالخطر

تهدد إيران المجتمع الدولي بالتوجه إلى امتلاك السلاح النووي، ما لم يجري رفع العقوبات عنها، بموجب الاتفاق النووي الموقع في العام 2015، والذي انسحبت منه واشنطن في العام 2018، وتدرك في هذا الصدد الخط الأحمر الإسرائيلي، وعليه ورغم البروبوغاندا الإعلامية الداخلية المتحدثة بلسان المقاومة والممانعة، لكنها تشعر فعلياً بالخطر، وهو ما يمكن الإشارة إليه من تصريحات المسؤولين الإيرانيين، ومنهم مجيد تخت روانجي، سفير إيران لدى منظمة الامم المتحدة، الذي حذر إسرائيل من "أي خطأ في الحسابات ومغامرة محتملة ضد إيران، ومن ضمن ذلك ضد برنامجها النووي السلمي"، على حد وصفه.

حيث وجه تخت روانجي رسالة الى الرئيس الدوري لمجلس الأمن الدولي، تعقيباً على التهديدات الإسرائيلية ضد إيران، جاء فيها: "خلال الأشهر الأخيرة ازداد عدد وشدة تهديدات الكيان الإسرائيلي الاستفزازية والمغامرة باستمرار، اذ بلغ مستوى تحذيرياً، وآخرها ما صدر عن رئيس أركان جيش الكيان الذي هدد بأن" الخطط العملاتية ضد البرنامج النووي الإيراني يجري تطويرها، وأن العمليات ستستمر لتدمير قدرات إيران في مختلف المجالات وفي اي وقت كان".

وتابع تخت روانجي قائلاً: "الحقيقة هي أن التهديد الذي وجهه الكيان الإسرائيلي بمواصلة تدمير قدرات إيران يثبت بلا شك بأن هذا الكيان هو المسؤول عن الهجمات الإرهابية على برنامجنا النووي السلمي في الماضي"، وختم سفير ومندوب إيران: " ونظراً للماضي المقيت لأساليب الكيان الإسرائيلي المزعزع للاستقرار في المنطقة، وكذلك عملياته السرية ضد البرنامج النووي الإيراني، فإنه يجب التصدي لهذا الكيان لوقف جميع تهديداته وسلوكياته المخربة".

تحركات إسرائيلية

خط أحمر إسرائيلي وخشية إيرانية في مجلس الأمن، علامات لا تبدو أنها من سبيل الضغط الإعلامي فقط، خاصة إذ ما علمنا أن إسرائيل، أيدت في الثامن عشر من أكتوبر، ميزانية بقيمة خمس مليارات شيكل (1.5 مليار دولار)، لتمكين قدراتها على استهداف البرنامج النووي الإيراني، وفق القناة 12 الإسرائيلية، التي أشارت إلى أن "الأموال ستوجه نحو الطائرات وجمع المعلومات الاستخبارية، ربما باستخدام الأقمار الصناعية، من بين خيارات أخرى".

وبالفعل، فقد عاود سلاح الجو الإسرائيلي في الواحد والعشرين من أكتوبر، تدريباته على تنفيذ ضربة عسكرية ممكنة على المواقع النووية الإيرانية، عقب سنتين من توقف تلك التدريبات، وفق تقارير إخبارية عرضتها "القناة 12" وموقع "تايمز أوف إسرائيل" العبريان، إذ بينت التقارير أن رئيس الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي أصدر قراراً بتمويل تلك الخطوة، التي جاءت على خلفية تعثر الجهود الأميركية لإعادة طهران إلى طاولة المفاوضات من أجل توقيع اتفاق نووي جديد، ووفق تلك التقارير، فإن إسرائيل، وربما واشنطن كذلك، تدرك أنه ينبغي توفير خطة عسكرية في حالة فشل الدبلوماسية، وأنه سيكون من الصعب إقناع طهران بالتفاوض دون خيار عسكري قابل للتطبيق.

كما ذكر كوخافي في التاسع من نوفمبر، إن تل أبيب "تكثف الاستعدادات لهجوم محتمل على المنشآت النووية الإيرانية"، وأن "الجيش الإسرائيلي يسرع من التخطيط العملياتي والاستعداد للتعامل مع إيران والتهديد النووي العسكري"، فيما شدد نفتالي بينت رئيس الوزراء الإسرائيلي، في الواحد والثلاثين من أكتوبر، على إن "إسرائيل ستعمل كل ما هو مطلوب لإحباط التهديد الإيراني، وإنها ستستخدم كافة طاقاتها وقدراتها التكنولوجية والاقتصادية لتستبق تلك الإيرانية"، مردفاً: "ليس سراً أن إيران تتواجد حالياً، في مرحلة متقدمة جداً من حيث قدرتها على تخصيب اليورانيوم، وأن طهران تقوم بنشاطات في دول مجاورة لإسرائيل، لصرف الأنظار عن نشاطاتها في مجال التسلح النووي".

إيران تهدد بالردّ المدمر

وعلى المنقلب الآخر، وبعيداً عن لغة الدبلوماسية، تكشر إيران عن أنيابها، وتتوعد تل أبيب بشكل متكرر بالندم، إن تجرأت فعلاً على تنفيذ العمل العسكري المزعوم، ومنها اعتبار نائب قائد الجيش الإيراني للشؤون التنسيقية، الأدميرال حبيب الله سياري، في التاسع عشر من أكتوبر، أن قوات بلاده مستعدة "لمواجهة أي تهديد من العدو".

فيما قال عنيد حاجي زاده قائد القوى الجوية والصاروخية بالحرس الثوري الإيراني، في الحادي عشر من نوفمبر، إنه سيتم تدمير إسرائيل في حال شنت أي عدوان على إيران، وتابع قائلا: "إن السلطات الإسرائيلية تعلم أن بإمكانها بدء المواجهة، لكنها لن تكون من ينهيها، والنهاية ستكون بيدنا.. سوف يتم تدميرهم لو اعطونا الذريعة اللازمة.. الحكومة الوحيدة في العالم التي تتحدث عن فرص بقائها وتعقد ندوات لمناقشة مخاوفها بهذا الخصوص هي إسرائيل.. ومن يفكر بالتهديدات الوجودية محكوم بالزوال، ولا يستطيع الحديث عن بلدان اخرى وتهديدها، هذه التهديدات لها مصارف داخلية في إسرائيل".

وختاماً، يبدو أن إسرائيل تمتلك فعلياً خيار التصرف العسكري المنفرد في إيران، (إن تجاوزت الخط الأحمر الإسرائيلي)، مهما كلفها ذلك من خسائر وهجمات، كون إسرائيل تدرك أن خسائرها مهما بلغت آنذاك، لن تكون بحجم مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي، الذي سيعرض تل أبيب والعالم بأسره للابتزاز الإيراني، وهو ما يبدو أن طهران تدركه وبالتالي تخشى من تنفيذ تل أبيب لوعيدها، خاصة أنه مصحوب بإجراءات إسرائيلية عسكرية عملية، دون أن يكون لطهران من خيار ثان، سوى التهديد بالانتقام الحارق، عله يردع خصمها.

حماس إلى قائمة التنظيمات الإرهابية في بريطانيا!

في التاسع عشر من نوفمبر، كشفت وزيرة الداخلية البريطانية، بريتي باتيل، عن أنها اتخذت قراراً بحظر حركة "حماس" (وهي تعدّ بمثابة الفرع الفلسطيني من تنظيم الإخوان المسلمين) بشكل كامل، مؤكدةً أن "لدى حماس قدرات إرهابية تتضمن الوصول إلى أسلحة متطورة على نطاق واسع"، وتابعت بإن "الحكومة ملتزمة بالتصدي للتطرف والإرهاب أينما كان"، فيما كانت قد أدرجت بريطانيا في العام 2001، مليشيات "عز الدين القسام" وهي الجناح العسكري لحركة حماس، على اللائحة السوداء، بينما أشارت صحيفة "الغارديان" The Guardian البريطانية، أن أنصار حماس سيواجهون السجن إلى ما يصل إلى 14 عاماً بموجب القرار.

الحدث الجلل للإسلام السياسي

وليس تصنيف بريطانيا لحماس كمنظمة إرهابية بالأمر الهين، لكونه يحمل بعدين هامين، أولهما أنه يفتح الباب أمام تصنيف كل الحركات الإسلاموية التي تتخذ من الدين شماعة لممارسة الترهيب بحق شعوب المنطقة والسعي إلى الحكم، على لوائح المنظمات الإرهابية، سواء أكانت تلك التنظيمات من خلفية سنية أم شيعية.

في حين يتمثل البعد الثاني، في تشجيع بلدان غربية أخرى على اتخاذ قرارات مماثلة، إذ أنه ليس بخاف على كل المتابعين، مكانة بريطانية في السياسة العالمية، خاصة أنها لطالما اتهمت باحتواء تنظيم الإخوان المسلمين، ما يعني أن الأخير قد يكون على قائمة المصنفين إرهابياً لاحقاً، لتطوي معها بريطانيا سيرة ذلك التنظيم المصنف إرهابياً في دول شرق أوسطية كثيرة.

المتوجسون من تصنيف مماثل

ولعل البعدين المذكورين آنفاً، ما دفعا غالب تنظيمات الإسلام السياسي، ومن يقف خلفهم إلى التنديد بالقرار، ومنها إيران، التي أدان وزير خارجيتها، حسين أمير عبد اللهيان، القرار معتبراً أنها "تشويه للحقائق وقلبها"، مدوناً على "تويتر": "ندين قرار بريطانيا إعلان حركة المقاومة الشعبية حماس منظمة إرهابية.. لا يمكن المساس بحقوق الفلسطينيين بتشويه وقلب الحقائق"، مضيفاً: "الحل السياسي الوحيد لفلسطين يكمن في إجراء استفتاء بين جميع السكان الأصليين"، على حد وصفه، متجاهلاً أن الحل ذاك غير مطبق في إيران، التي لا يزال شعبها يرزح تحت سلطة (سياسية-دينية)، تتخذ من الدين غطاءً لتنفيذ مشاريع توسعية، أتت على الأخضر واليابس في المنطقة.

وبالعموم، اتخذت مليشيات إيران المسلحة في مختلف دول المنطقة الموقف عينه، فأدان المتزعم في مليشيا "أنصار الله" الحوثية في اليمن، المدعو محمد علي الحوثي تصنيف بريطانيا لـ"حماس" منظمة إرهابية، قائلاً في تغريدة على "تويتر": "ندين تصنيف "حماس" بالإرهاب وإن كان غير مستغرب من بريطانيا المؤسس للاحتلال"، مردفاً: "إننا على يقين أن التصنيف سياسي ولا يمثل لقيادة حماس ومناصريها إلا عزيمة لاستمرار تحرير القدس وكل فلسطين"، وفق زعمه.

وهو ما ذهبت إليه مليشيا "حزب الله" اللبنانية، عبر إدانة القرار البريطاني، معتبرة إياه قراراً "خاطئاً وظالم"، قائلةً في بيان، إن "هذا القرار هو استمرار مؤسف للسياسة البريطانية التي تتصف بالانحياز التام إلى جانب العدو الصهيوني وسياساته القائمة على القتل والإرهاب والمجازر والتدمير"، داعيةً "الحكومة البريطانية إلى مراجعة حساباتها الخاطئة والعودة عن هذا القرار الظالم"، وتابعت: "أننا نعتقد بكل إيمان ويقين أن هذا القرار لن يوثر على شعبنا الفلسطيني المقاوم وعلى حركة المقاومة الإسلامية حماس ومجاهديها الشرفاء وعلى سائر فصائل المقاومة، بل سيزيدها عزيمة وإصرارا على المقاومة والجهاد حتى النصر والتحرير".

لتتجلي في ردات الفعل المنبثقة عن تيارات "الإسلام السياسي" بشقها "الشيعي" من تصنيف "تنظيم سني" يخالفها بالعقيدة ويوافقها بالمنهج، خشيتها من تحول التنصيف البريطاني، إلى تصنيف عالمي خلال الفترات القادمة، قد يشمل الجانبين، مقدمة دليلاً جديداً على تفاهم الشقين بمواجهة الخصوم الخارجيين، وإبقاء حالة التنافس والتناحر في بينهما، على إخضاع أكبر مساحة ممكنة من مناطق النفوذ، حيث تكون "فئات مخدوعة" من شعوب المنطقة حطباً لنارهم، فيما هم يستفردون بالخيرات.

الدوحة وتعويم طالبان.. التجربة الملهمة لتنظيمات الإسلام السياسي

مما لا شك فيه، أنه ومنذ الخامس عشر من أغسطس الماضي، يوم استيلاء حركة طالبان (المصنفة إرهابياً على المستوى العالمي)، على العاصمة الأفغانية كابول، عبر قوتها المسلحة من جهة، وانهيار الدولة الأفغانية السريع من جهة ثانية.. وهي تبحث عن الاعتراف بشرعية حكمها، كونها دون ذلك ستعمل عبثاً دون أن تنتج، وستصدر جعجعة لكن بلا طحين.

مساعي قطرية لتعويم طالبان

الأمر عينه تدركه الدوحة، التي كانت تعتبر الموقع الرئيس لإقامة متزعمي الحركة خلال السنوات السابقة، ومن هناك، تم التوقيع على اتفاقية أمريكية مع طالبان، العام 2020، تعهدت عبرها واشنطن بالانسحاب من أفغانستان، مقابل ضمانات أمنية من طالبان.. وعليه فقد زعمت لولوة الخاطر، مساعدة وزير الخارجية القطري، في السادس من أكتوبر الماضي، خلال مقابلة مع صحيفة "فورين بوليسي" الأمريكية، إنه "لا يوجد داع حالياً للاعتراف بحركة طالبان، لكن في الحقيقية هناك حاجة ماسة لإقامة علاقة معها"، ضمن محاولات قطر تعويم التنظيم، ورفع صفة الإرهاب عنه.

وذكرت الخاطر: "حقيقة أن وزير الخارجية الأمريكية السابق (مايك بومبيو) وقع اتفاقاً في فبراير 2020، والطرف الآخر في هذا الاتفاق كان فيه "طالبان"، وكان الملا عبد الغني برادار نفسه هناك بجانب وزير الخارجية، كان هذا الأمر لا بأس به في ذلك الوقت، أليس كذلك؟".

وتابعت: "هذا لا يعني الموافقة على أفعالهم أو أسلوبهم في الحكم أو قيمهم، هذا يعني فقط أنهم يشاركون بشروط عملية لتحقيق أهداف مهمة للغاية، الأمر بسيط لذلك هناك حاجة لإقامة علاقة مع طالبان، دون الاعتراف بها بالضرورة، وهذا ممكن"، مدعية أن "طالبان تدرك أنها بحاجة لاعتراف دولي، لذلك يريدون الظهور كما لو أنهم تغيروا بالفعل أيضاً".

صراعات داخل حركة طالبان على التمثيل الحكومي.. قطر ترسل وزير خارجيتها "للتهدئة"

الدوحة منصة للقاءات طالبان

عملت الحركة، وفق وجهة النظر القطرية، عبر السعي إلى الترويج لنفسها، ومحاولة الإيحاء ببعدها عن العنف، وإمكانية التعاطي معها، وعقدت في السياق، جملة من اللقاءات الدبلوماسية خلال شهر أكتوبر الماضي، متخذة من الدوحة منصة لتلك المساعي.

فأعلنت حكومة طالبان في التاسع من أكتوبر، أنها بحثت مع الولايات المتحدة "فتح صفحة جديدة" في العلاقات بينهما، وذلك على لسان وزير الخارجية بالوكالة في حكومة "طالبان"، أمير خان متقي، عقب أول اجتماع مباشر عالي المستوى منذ انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، جرى بين ممثلين عن "طالبان" وواشنطن في الدوحة.

كما التقت حركة "طالبان" في الحادي عشر من أكتوبر، في العاصمة القطرية الدوحة، مع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي، وفق ما أعلن وزير خارجية حكومة "طالبان" أمير خان متقي، قائلاً: "نحن نعقد اجتماعات إيجابية مع ممثلين عن دول أخرى"، لكن دون أن يكشف عن المسؤولين الأوروبيين أو عددهم، زاعماً: "نريد علاقات إيجابية مع كل العالم، ونؤمن بعلاقات دولية متوازنة.. نعتقد أن العلاقات المتوازنة من الممكن أن تنقذ أفغانستان من عدم الاستقرار".

مبررات قطرية جديدة

بيد أن تلك المساعي القطرية، أخفقت كما يبدو في إقناع العالم بطالبان أو حكومتها، وعليه، اختلقت الدوحة مبررات جديدة لإقناع العالم بالتعاطي مع حكومة طالبان كسلطة أمر واقع، فصرح مطلق القحطاني، المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري، في الثاني عشر من أكتوبر، بأن بلاده تعتقد أن الاعتراف بحكومة طالبان في أفغانستان ليس أولوية الآن.

زاعماً أهمية التركيز على التواصل مع حكومة طالبان ومعالجة القضايا الإنسانية معها، بالقول: "نعتقد أن هذا (الاعتراف) ليس أولوية"، "الأولوية الأكبر ونحن نتحدث الآن، هي العمل الإنساني والتعليم وحرية انتقال المسافرين"، ما أشار إلى مواصلة المساعي القطرية لإقناع العالم التدريجي بالتعامل مع طالبان، حيث تأمل الدوحة أن يتوسع ذلك التعامل مع مرور الوقت، ما قد يدفع بعض الدول للاعتراف بشريعة طالبان وحكومتها.

وعليه، تظهر محاولات المسؤولين القطريين، وسعيهم الدؤوب لإقناع الدول المختلفة بالقبول بطالبان، وكأن الدوحة باتت تعتبر نفسها وصية على أفغانستان، أو أن الأخيرة أضحت واحدةً من أوراق القوة التي تظن الدوحة بأنها باتت تملكها، خاصة أن تجربة استيلاء طالبان على أفغانستان، تحولت إلى مصدر إلهام لباقي تنظيمات الإسلام السياسي، ومنبعاً لإمدادهم بالروح المعنوية، عقب الإخفاقات المتتالية لتنظيمات الإخوان المسلمين في سوريا ومصر وليبيا وتونس والمغرب وغيرها.

بريطانيا تشهد تهديدات متزايدة من إيران بحصولها على التكنولوجيا المتقدمة

جاسم محمد

تحاول إيران جاهدة شراء التكنولوجيا النووية من خلال الشركات المدرجة في القائمة السوداء، وهذا دون شك يعتبر انتهاكاً لعقوبات الأمم المتحدة، وللمفاوضات الجارية في "فيينا" حول الاتفاق النووي (خمسة زائد واحد). وسبق أن أبلغت الحكومة البريطانية الأمم المتحدة خلال عام 2015، وما بعد الاتفاق مع إيران، بتفاصيل شبكة مشتريات نووية إيرانية معنية بشركات الطرد المركزي مثل شركة Kalay Electric.

حذّرت M15 في تقاريرها المملكة المتحدة، بأنها سوف تشهد تهديدات متزايدة من روسيا والصين وإيران والمتطرفين اليمينيين، الوكالة كشفت عن جهودها لمضاعفة الموازنة المالية التي تخصصها لمواجهة التهديدات من روسيا والصين وإيران، وتواجه تحدياً متزايداً من المتطرفين اليمينيين. وفقاً لتقرير "وول ستريت" بعنوان M15: المملكة المتحدة ستشهد تهديدات متزايدة من روسيا والصين وإيران والمتطرفين اليمينيين، في 14 يوليو 2021.

إيران تشنّ حرباً هجينة ضد بريطانيا

وبالتوازي مع مساعي إيران على الأرض للحصول على التقنية المتقدمة من داخل بريطانيا لأغراض التسلّح النووي والتسلح الباليستي، تحاول إيران شنّ عمليات هجومية عبر الإنترنت، هجمات سيبرانية، بواسطة قراصنة إيرانيين، ضمن استراتيجية شنّها حرب هجينة ضد بريطانيا والغرب.

يحذّر خبراء الأمن والدفاع منذ فترة طويلة من تهديد الحرب الإلكترونية، ومع اشتداد التوترات الجيوسياسية، فقد أصبح ذلك حقيقة واقعة، إلى جانب احتجاز ناقلات النفط البريطانية والسياح الذين لهم صلات بريطانية، تشنّ إيران غارات سرية منتظمة على المجال الرقمي البريطاني، بحسب مصادر أمنية بريطانية.

وانتحل قراصنة إيرانيون صفة أكاديمي مقرّه في بريطانيا، وخلالها تم اكتشاف مجموعة إيرانية تظاهرت بأنها أكاديمية مقرّها بريطانيا، لاستهداف أفراد في حملة تجسس إلكترونية. قامت المجموعة أيضاً باختراق موقع ويب حقيقي تابع لكلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) بجامعة لندن، في محاولة لسرقة المعلومات. تم الكشف عن العملية من قبل شركة الأمن السيبراني Proofpoin وكان المهاجمون يُطلق عليهم اسم "Charming Kitten" ويعتقد أنهم مرتبطون بالحكومة الإيرانية مباشرة.

القصة بدأت مطلع عام 2021، عندما دعت رسائل البريد الإلكتروني المفبركة، والتي تدّعي أنها واردة من "زميل كبير في التدريس والبحث" في جامعة SOAS في لندن، تدعو فيها الخبراء إلى مؤتمر عبر الإنترنت، يسمى تحديات الأمن الأمريكية في الشرق الأوسط. رسائل البريد الإلكتروني المرسلة من عنوان Gmail كانت "هاكراً" لم يتم إرسالها من قبل الأكاديمي الحقيقي، ولكن من قبل مجموعة تجسس إلكتروني يعتقد أنها مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

بريطانيا متمسكة بالصفقة النووية مع إيران

وفي هذا السياق، طالب اللورد ألتون بوقف بيع تقنيات الاعتراض والمراقبة إلى إيران وحظر بيع البرمجيات والمعدات المصنّعة في المملكة المتحدة والتي تم استخدامها لتعقب المتظاهرين ونشطاء الديمقراطية في إيران، كان أحد الأسئلة التي تم الكشف عنها في منشور مدونة بقلم لورد ألتون، البرمجيات الجديدة كانت لتثبيت برامج التجسس على أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المحمولة الخاصة بالأهداف ثم تم استخدام هذا لسرقة تسجيلات المكالمات وملفات الوسائط.

بريطانيا في مواجهة التهديدات الإيرانية "المراجعة المتكاملة"

يعتقد بعض الخبراء، أن تتخذ المملكة المتحدة موقفاً أكثر استباقية في مواجهة التحدي في السياسة الخارجية ضد التهديد الإيراني المتزايد، وفقاً لما نشرته الحكومة البريطانية مؤخراً "المراجعة المتكاملة" وهي أكبر مراجعة لسياسة الدفاع والأمن والسياسة الخارجية للمملكة المتحدة منذ الحرب الباردة، أهداف "بريطانيا العالمية" للأمن القومي والسياسة الدولية الشاملة حتى عام 2030.

وفقاً لتقرير بعنوان المراجعة المتكاملة للمملكة المتحدة: بريطانيا ستتحدى التهديد الذي يشكله النظام الإيراني فيما وراء الصفقة النووية الصادر في 19 مارس 2021 ـ The Tony Blair Institute for Global Change.

ركزت ردود الفعل المحلية ـ المملكة المتحدة والدولية على الوثيقة المكونة من 114 صفحة بشكل حصري تقريباً على التحول في الهند والمحيط الهادئ في المملكة المتحدة لمعالجة "تأكيد الصين الدولي المتزايد". لكن نظرة فاحصة على التقرير تكشف عن الأولوية التي توليها المملكة المتحدة لتحدي التهديد المتزايد الذي تشكله إيران بعد أكثر من عقد، من أفضل ما يمكن وصفه بالموقف التفاعلي، توفر المراجعة المتكاملة الأساس للمملكة المتحدة لتكون لديها سياسة خارجية أكثر استباقية ضد إيران.

يتجلّى ذلك في حقيقة أن إيران إلى جانب سوريا، هي الدولة الأكثر تهديداً في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء التقرير، حيث تشهد العسكرة المستمرة لنظام الملالي بناءً على طلب من جيشه الأيديولوجي، الحرس الثوري الإسلامي.

لذا اتخذت بريطانيا سياسات جديدة، منها حظر بيع تكنولوجيا المراقبة لإيران. وفي هذا السياق سأل اللورد ألتون حكومة المملكة المتحدة عن سبب عدم وجود حظر على بيع تقنيات المراقبة البريطانية الصنع إلى إيران وحثّ حكومة المملكة المتحدة على محاربة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تقييد بيع تكنولوجيا المراقبة لإيران والأنظمة القمعية الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

النتائج

ـ رغم العقوبات المفروضة على إيران، فإنها ما زالت تعمل بشكل جاد لتعزيز ترسانتها النووية وقوة الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة بالتوازي مع مفاوضات فيينا الجارية حول الملف النووي. يبدو أن إيران تأقلمت مع العقوبات، والدور المشاكس على مستوى إقليمي ودولي، طالما لا توجد هناك سياسات ردع حقيقة للتنمر الإيراني.

ـ أدركت إيران أيضاً أنّ هذا الزمن لم يعد زمن الحروب التقليدية على الأرض، بل هو زمن الحروب الرقمية الإلكترونية، وهذا ما دفعها أيضاً إلى شنّ هجمات باستهداف مراكز البحث والجامعات لسرقة الابتكارات العلمية.

ـ ما تحتاجه بريطانيا، إلى جانب دول أوروبا، هو اتخاذ سياسات أكثر شدة على تصدير وشحن التكنولوجيا المتقدمة ذات الاستخدامات المزدوجة، خاصة عندما تكون خلفها شبكات عمل إيرانية.

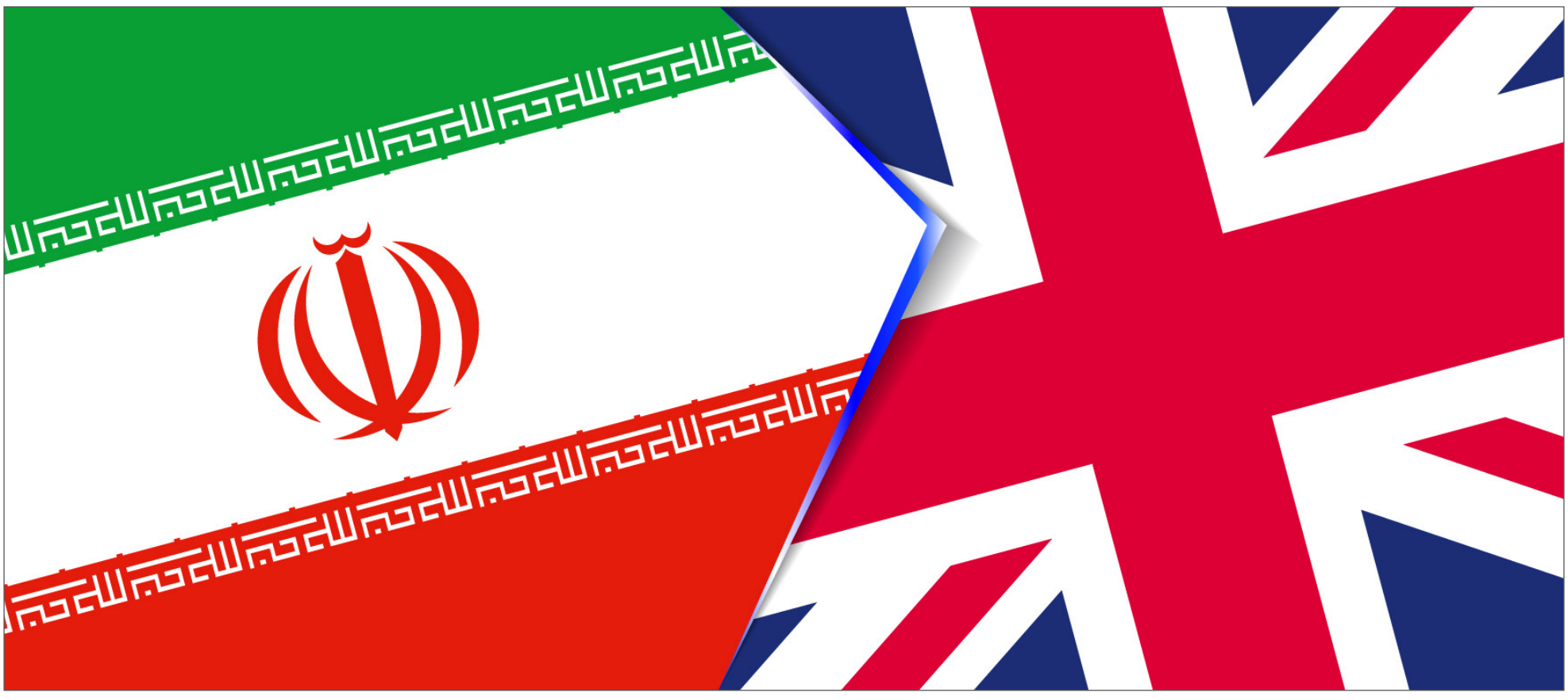

داعش يعاود الظهور في تونس.. ما علاقة الإخوان؟

رشا عمار

مجدداً عاود تنظيم داعش الإرهابي، الظهور في عدة مناطق داخل تونس، بالتزامن مع تهديدات متواصلة من قيادات تنظيم الإخوان الإرهابي، سواء داخل البلاد أو خارجها، رفضاً للإجراءات الاستثنائية التي أقرّها الرئيس التونسي قيس سعيد، في 25 تموز/ يوليو الماضي، بتجميد البرلمان وإقالة الحكومة، وما تبعها من خطوات استهدفت مكافحة الفساد ومحاكمة الفاسدين.

تفكيك خليتين في يوم واحد

وأعلنت السلطات التونسية، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، تفكيك خلية إرهابية، تتبع تنظيم داعش في مدينة تطاوين جنوب البلاد، كانت تخطط لشنّ هجمات على قوات الجيش والشرطة ومؤسسات حيوية في البلاد باستخدام عبوات ناسفة تقليدية الصنع، حسبما أعلنت وزارة الداخلية في بيان صدر عقب القبض على عناصرها ومصادرة كمية من الأسلحة والمتفجرات بحوزتهم.

وبعد ساعات، أعلنت الداخلية التونسية مجدداً عن تفكيك خلية داعشية، لكنها هذه المرة نسائية، تم ضبطها مع عنصر تكفيري يتولى مسؤولية الإعلام والدعاية لتنظيم داعش الإرهابي، وأيضاً التجنيد من خلال المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، وذلك في منطقة بنزرت شمالي البلاد.

والخميس الماضي، قالت وزارة الداخلية التونسية إنها اكتشف نفقاً يبعد 50 متراً من مقرّ إقامة السفير الفرنسي بضاحية المرسى بالعاصمة، في عمل وصفه المراقبون بـ»المحاولة الإرهابية»، فيما سارعت أجهزة الأمن لفرض تعزيزات قصوى في نطاق المكان، وتجوّل الرئيس التونسي قيس سعيد، برفقة رئيسة الحكومة نجلاء بودن، ووزير الداخلية توفيق شرف الدين، بالمرسى لمعاينة النفق الذي تم اكتشافه بإحدى المنازل القريبة من منزل سفير فرنسا بتونس.

تهديدات إخوانية

وأعادت الخلية الداعشية الجدل حول نشاط الإرهاب في تونس، خاصة في ظلّ تهديدات متتالية من جانب قيادات حركة النهضة الإخوانية باستخدام العنف كوسيلة للعودة، كان أبرزها ما أقرّه راشد الغنوشي، زعيم الحركة، في تصريحات لصحيفة "كورياري ديلا سيرا"، باحتمال اللجوء للعنف إذا استمرّ الوضع في تونس على ما هو عليه، قاصداً تجميد البرلمان.

وأيضاً التهديدات التي خرجت من القيادي الإخواني في ليبيا، خالد المشري، رئيس ما يسمى مجلس الدولة في البلاد، بشأن إمكانية تصدير "مرتزقة" لنصرة النهضة في تونس.

يقظة أمنية

ووفق مصدر تونسي مطلع تشهد البلاد، منذ تموز/ يوليو، حالة من الاستنفار الأمني على جميع المستويات، خاصة في المناطق الحدودية تحسباً لأي عمليات تسلل من جانب القوى المتطرّفة التي تدعم النهضة.

وفي تصريح لـ"ليفانت"، أكد المصدر على جاهزية القوات التونسية للتعامل مع أي خطر يهدّد أمن البلاد، سواء من الداخل أو الخارج، مؤكداً أن السلطات رصدت تواصلاً بين قوى سياسية في الداخل وجماعات متطرّفة خارج البلاد بهدف طلب الدعم والمساندة والاستقواء، لكن السلطات متيقظة لهذه المخططات وتعمل بكافة أجهزتها لإجهاضها.

ووفق المراقبين، تعتبر حركة النهضة الإخوانية نفسها في مواجهة مباشرة مع كافة مؤسسات الدولة، وتتسلّح بكافة الأساليب والأدوات بما فيها العنف، لفرض نفسها على المشهد السياسي في البلاد، خاصة في ظلّ حالة الرفض السياسي الشديد لها وتراجع شعبيتها إلى حدٍّ غير مسبوق مقابل تنامي ملحوظ في شعبية الرئيس يصل إلى حد الاكتساح، وفق إحصائيّات الرأي الأخيرة.

ومن جانبه يقول المحلل السياسي التونسي نزار الجليدي إن بلاده تشهد موجة من "الإرهاب المحتمل"، بالتزامن مع سقوط غير مسبوق لحركة النهضة الإخوانية وعزل كامل عن الشارع السياسي التونسي، بإرادة الشعب وقرار مؤسسات الدولة.

عشرية الإخوان السوداء وحصاد الإرهاب

وفي تصريح لـ"ليفانت"، يصف الجليدي سنوات حكم الإخوان في البلاد بـ"العشرية السوداء"، مشيراً إلى أنّ الجماعة متورطة بالعديد من قضايا الفساد والإرهاب، في مقدمتها قضية الاغتيالات السياسية للسياسيين شكر بلعيد ومحمد البراهمي، فضلاً عن قضية الفساد السياسي والتمويلات الخارجية وكلّها قضايا سيحكم فيها القضاء التونسي الذي يشنّ حرباً شرسة ضد الفساد والفاسدين في الوقت الراهن.

وحول العمليات الإرهابية في البلاد، يؤكد الجليدي أن مؤشر اليقظة الأمنية التونسية في أعلى مستوى خلال الأشهر الماضية، متأثراً بحالة الاستقرار التي تشهدها المؤسسات في الدولة بشكل عام بعد سقوط الإخوان من السلطة.

ويوضّح الجليدي أنّ القوات التونسية نجحت حتى اللحظة الراهنة في التصدّي لكافة المخططات الإرهابية التي استهدفت ضرب استقرار البلاد بالتنسيق مع حركة النهضة التي قدمت لها كامل الدعم اللوجيستي لتنفيذ تلك العمليات، بما فيها محاولات التسلل من جانب المرتزقة إلى داخل الحدود التونسية.

ويقول الجليدي: "يبدو أننا أمام مشهد أمني تونسي يستعيد عافيته، خاصة أن القرارات الأخيرة المتعلقة بتطهير المؤسسات، شملت تقريبا 47 قيادة داخل المؤسسة الأمنية، فضلاً عن كون وزير الداخلية الحالي رجل قانون، ما يعني الدمج ما بين الحقوق والحريات وحفظ الأمن في البلاد، وفقاً لما تقضيه الضرورة الراهنة."

من جانبه أكد وزير الداخلية التونسي، توفيق شرف الدين، على وضع محاربة الإرهاب كأولوية له خلال الفترة المقبلة، وقال شرف الدين في تصريح للصحفيين عقب توليه مهام منصبه في الحكومة التونسية الجديدة، إنّ "المؤسسة الأمنية حققت نجاحات مشهود لها عالمياً ولم يتبقَّ الكثير في هذا المجال، أتوقع أن نصل إلى نتائج باهرة."

تحالف الحوثي والإخوان..

أي مصير ينتظر الأزمة اليمنية في ظل التصعيد الراهن؟

كثّفت ميليشيا الحوثي الإرهابية هجماتها ضد المدنيين في اليمن بعدة مناطق خلال الأيام القليلة الماضية، كان أبرزها مأرب، وصلت بعضها إلى العاصمة صنعاء، فيما قرأه المراقبون بأنه محاولة من الجماعة المدعومة من إيران وحليفها الداخلي، تنظيم الإخوان، للضغط على المجتمع الدولي من أجل السيطرة على مناطق جديدة في البلاد بالتزامن مع تكثيف الجهود الدولية لإنهاء حالة الصراع المتفاقم منذ أكثر من عقد، وتنفيذ بنود اتفاق الرياض للوصول إلى خارطة طريق سياسية تضمن الاستقرار بالبلاد.

وفي السياق، حذّرت أطراف دولية وإقليمية، في مقدمتها الأمم المتحدة، من تفاقم الأزمة اليمنية جرّاء تكثيف مليشيا الحوثي الإرهابية عملياتها التي استهدفت المدنيين وأودت بحياة المئات، وأكدت أن ما يحدث يمثل نسفاً لعملية السلام المُراد تحقيقها في البلاد، ويدفع إلى تمديد عمر الأزمة، لخدمة أهداف محددة.

عقوبات أمريكية

وبالتزامن مع تنفيذ المليشيا الحوثية عملية قصف صاروخي في مأرب راح ضحيته 39 يمنياً، فيما أصيب العشرات، في مشهد بات مكرراً على اليمنين، طالب سياسيون ومراقبون بوضع حدّ رادع لتوغل العمليات الحوثية المدعومة إيرانياً، مؤكدين على تورّط جماعة الإخوان بالبلاد في هذه العمليات باعتبارها حليفاً للحوثي وتجمعهم "مصلحة مشتركة".

ومن جانبها أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، الخميس، توقيع عقوبات جديدة على عدد من قيادات المليشيا الحوثية، منهم خالد مسفر الشاعر، الذي يقود منظمة للدعم اللوجيستي والعسكري، فيما أعلنت المليشيا الحوثية مقتل نحو 15 ألفاً من قياداتها في المعارك في مأرب وحدها، فيما يمثل إقراراً منها بالفشل.

اجتماعات سرية وتحالف جديد

وتقول مصادر يمنية مطلعة، إن اتفاقاً جرى مؤخراً بين المليشيا الحوثية وجماعة الإخوان، يقضي بتسليم الأخيرة بعض المناطق التي تسيطر عليها، مثل محافظة شبوة، لإخضاعها بشكل كامل لسيطرة الحوثيين، وفي المقابل يجري تقاسم السلطة بين الطرفين في مناطق أخرى، معظمها ذو أهمية اقتصادية واستراتيجية، مثل مأرب والحديدة وصنعاء.

وأوضحت المصادر التي تحدّثت لـ"ليفانت"، وفضلت عدم ذكر أسمائها لضرورة أمنية، كونهم مقيمين داخل مناطق الصراع، أن السلطات المحلية رصدت عدة اجتماعات بين قيادات إخوانية وأخرى حوثية قبل أشهر، تم خلاله الاتفاق حول مبدأ تقاسم السلطة في البلاد، مشيرة إلى علم الإخوان المسبق بالمناطق التي استهدفها تنظيم الحوثي مؤخراً، وتقديم بعض القيادات معلومات دقيقة عن مناطق حيوية ومراكز حكومية.

ما علاقة الملف النووي الإيراني بالتصعيد؟

وبحسب المصادر، تسعى إيران إلى إشعال وقود "الحرب من خلال الوكلاء" في اليمن، للضغط على المحيط الإقليمي وأيضاً المجتمع الدولي، بالتزامن مع جهود كبيرة لإنهاء حالة الصراع في اليمن على مستوى، وأيضاً الحديث عن العودة إلى ملف المفاوضات النووية في "فيينا"، وتطوير طهران لبرنامجها النووي بالتحدّي لكافة التحذيرات الدولية بهذا الصدد، مشيرة إلى أنّ الملف اليمني وزعزعة الاستقرار في المنطقة العربية، تعد أداة للضغط على المؤسسات لتخفيف الضغوط الدولية المفروضة عليها.

وتستند المصادر إلى التحركات من جانب أذرع إيران في المنطقة العربية، مثل حزب الله الإرهابي وميليشيا الحوثي كأدوات لتحريك المياه الراكدة بالتزامن مع التطورات الخاصة بالملف النووي الإيراني، والاحتمالات بفرض عقوبات جديدة على طهران، موضحاً أنها سياسة قديمة في التعامل مع تلك الأزمات.

واستنكر سياسيون وخبراء يمنيون ما وصفوه بـ"التخاذل" من جانب جماعة الإصلاح، الذراع السياسية لجماعة الإخوان في اليمن، على المجازر الحوثية في البلاد، وقالوا إن الجماعة قد وقّعت اتفاقاً مع المليشيا المدعومة إيرانياً منذ سنوات بدافع المصلحة المشتركة وتقاسم السلطة في البلاد، مؤكدين على التنسيق المشترك بين الجانبين خلال الفترة الأخيرة، خاصة باستغلال قيادات الجماعة مناصبهم في عدة مناطق لتسهيل العمليات الحوثية على المراكز الحيوية.

اتفاق قديم يدفع ثمنه اليمن

ويقول السياسي اليمني محمد الفقيه إن مليشيا الحوثي وجماعة الإخوان هما حلفيان وشركاء فيما يجري منذ فترة طويلة، ولا يمكن الفصل بينهم من حيث الأهداف والأيدولوجيا أيضاً، فكلاهما يعملان من أجل تحقيق نفس الأجندة التي لا تمت لأي صلة بالولاءات الوطنية لكنها ترتبط بأجندات ومصالح القوى الداعمة لكلاهما.

وفي تصريح لـ"ليفانت"، يرى الفقيه أن الشعب اليمني يواجه كوارث إنسانية غير مسبوقة جرّاء الأزمة الممتدة في البلاد منذ سنوات، وتعاني قطاعات كبيرة في مناطق شاسعة من نقص الموارد الأساسية من الغذاء والدواء، فضلاً عن الاستهداف المستمر من جانب الميلشيا الحوثية للمناطق السكنية والتجمعات المدنية، وما ينتج عنه من ضحايا بالمئات.

ويؤكد الفقيه أنّ الحلّ للأزمة اليمنية لا يمكن أن يتحقق بدون حالة من الاستقرار على المستوى الأمني، لدعم المسار السياسي وتعزيز سيادة الوطن وتحقيق رغبة المواطنين دون تدخلات خارجية، مشيراً إلى أهمية تنفيذ اتفاق الرياض، باعتباره منطلقاً هاماً لتحقيق خارطة الطريق السياسية في البلاد، لكنه يشير في الوقت ذاته إلى دفع إيران لعملائها في الداخل بتمديد الصراع، وهو ما يعكس تكثيف الضربات من جانب المليشيا في الوقت الراهن لنسف أي محاولة للخروج من عنق الأزمة.

واعتمد مشروع إيران في الشرق الأوسط على الوكلاء، أو الميليشيات التي تحارب نيابة عنها، حزب الله في لبنان، جماعة الحوثي في اليمن، الحشد الشعبي في العراق، فضلاً عن عملائها في سوريا.

وبالرغم من نجاح إيران عبر سنوات في اختراق النظم العربية وتجنيد مواطنيها لخدمة المشروع المغلّف بغطاء المقاومة والدين، إلا أنّ ذلك النفوذ بدأ في الانكماش تدريجياً منذ عام 2013 وما تبعه من صحوة وانتباه لدى الشعوب العربية للدور الذي تلعبه القوى الإقليمية في المنطقة، ومدى الخراب الذي خلّفته في بلادهم دولة الملالي.

رئيسة مجلس نواب إقليم كوردستان لـ"ليفانت": واشنطن حليف لكوردستان.. ولدينا تعاون وأفق في السياسة العامة للدولة العراقية

حاورها: رامي شفيق

اعتبرت الدكتورة ريواز فائق، رئيسة مجلس نواب إقليم كوردستان العراق، أنّ الإقليم يتطلع إلى الانفتاح مع المحيط الإقليمي الحيوي، وكذلك مع دول العالم، بهدف تعزيز الاستقرار والخروج من حالة العزلة التي باتت من الماضي، حيث إنّ الشراكة السياسية الخارجية تعتمد على مبدأ احترام السيادة والتفاعل بصورة إيجابية مع الملفات المشتركة، والاحتكام للمبادئ القانونية والدستورية، وقد شدّدت على أن الإقليم يتّخذ "مسافة واحدة" ويلتزم بالحيادية، داخلياً وإقليمياً.

وفي حوارها مع "ليفانت"، قالت رئيسة مجلس النواب في إقليم كوردستان العراق، إنّ الإقليم يعمل في إطار سياسي تضامني، يجمعنا الدستور، رغم اختلافاتنا لا نميل لكفة على حساب كفة أخرى، لدينا وثيقة وطنية (الدستور) نعمل على تنفيذها دون انتقائية، وبحلول جذرية. كما تقع على عاتقنا مسؤوليات بمسارين، فالمسؤولية الأولى داخل إقليم كوردستان، والثانية تتمثل في الشراكة السياسية في السلطة الاتحادية، من ناحيتي الحقوق والواجبات، فنتحمل مسؤولية إدارة الدولة بمقدار تمثيلنا فيها (أشخاصاً وبرامج).

كما أنّ الانخراط السلبي في العملية السياسية غير مجدٍ، وفقاً لريواز، وهذا ينطبق على الجميع، فنحن نقف على مسافة واحدة من الجميع، وتحالفاتنا تعتمد على مدى استجابة الطرف الآخر لدعوات تنفيذ الدستور، والاحتكام له، والاستجابة لمتطلبات واستحقاقات الشعب الكوردستاني بكافة مكوناته.

وأردفت: "شهد إقليم كوردستان العراق تقدماً كبيراً في السنوات السابقة. رغم التحديات ومجالات متعددة، قدم نموذجاً حيوياً في إدارة السلطة، ومحاربة الإرهاب في آن واحد. كانت هناك محاولات كثيرة من أجل إيقاف عجلة التقدّم وديمومة المؤسسات الدستورية، لكنها فشلت. الولايات المتحدة الأمريكية حليف لحكومة وشعب كوردستان، ولدينا تعاون وأفق مهم وحيوي في السياسة العامة للدولة العراقية، مع احترام سيادة الطرفين، والاتفاقيات المبرمة بين بغداد وواشنطن، وبالتحديد اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ومخرجات الحوار الاستراتيجي بين الطرفين. أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهي جارة وتجمعنا مشتركات كثيرة، ولطالما كانت مؤازرة لشعب كوردستان في جميع المراحل، وحتى الآن علاقاتنا معهم جيدة اعتماداً على مبادئ حسن الجوار والعلاقات المتبادلة المتوازنة."

نص الحوار

● برأيكم ما الذي تكشف عنه نسبة التصويت بالإقليم في الانتخابات العراقية؟

●● المشاركة في الانتخابات حق دستوري نظم بقانون الانتخابات، ولا يوجد نص دستوري وقانوني يلزم الناخب بالمشاركة، من هذا المنطلق نستطيع القول، بأن العزوف عن التصويت متعلق بأسباب كثيرة، لعل أبرزها ضعف التنافس الانتخابي، وعدم تكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية المشاركة، كذلك حالة اليأس من العملية السياسية برمتها والقناعة السائدة بين الناخبين بأن الانتخابات لا تسفر عن تغيير أي شيء من معاناتهم، كما أن الطبقة السياسية النافذة هي التي ستفوز طالما تمتلك مقومات الفوز حسب معايير المجتمع الشرقي.

رئيسة مجلس نواب إقليم كوردستان العراق ريواز فائق

● ما التأثيرات المحتملة لنتائج الانتخابات على الأوضاع السياسية والأمنية بالعراق وكذا ارتباطها المباشر بالأوضاع في أربيل؟

●● التداول السلمي للسلطة هو الخيار الدستوري الوحيد أمام المنتظمين السياسيين، والانتخابات النيابية هي الطريقة الوحيدة أيضاً لتحديد إطار السلطة في العراق، ومهما كانت النتائج فإنها تتوقف على مدى استجابة الأطراف الفائزة وتفاعلها مع المشروع الوطني الكفيل بمواجهة التحديات والعمل المشترك من أجل ذلك، بدءاً بالرئاسات الثلاث ومروراً بالمنهاج الحكومي وبرامجه.

نستطيع القول، بأن الاستقرار السياسي لن يأتي بسهولة، وإنما العكس نحتاج إلى التكاتف وتكثيف الجهود، وفي بعض الأحيان القبول بالقليل من أجل الاستقرار السياسي الذي سينعكس على الأمن والمال والاقتصاد والمجتمع.

النظام السياسي في إقليم كوردستان العراق، تحدده الانتخابات البرلمانية في الإقليم، ولكن يتأثر الإقليم كثيراً في حال فقدان الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في بغداد، لدينا مشتركات كثيرة وفي مجالات متعددة، كالاقتصاد والأمن، وهذه المشتركات تتفاعل مع بعضها البعض سلباً وإيجاباً.

● شهدت الكتل السياسية الموالية للمجموعات الولائية خسارة بالانتخابات في مقابل مجموعة الصدر مع هامش للقوى التشرينية.. ما انعكاسات ذلك سياسياً وميدانياً وكذا من الناحية الإقليمية؟

●● نحن نعمل في إطار سياسي تضامني يجمعنا الدستور، رغم اختلافاتنا لا نميل لكفة على حساب كفة أخرى، لدينا وثيقة وطنية (الدستور) نعمل على تنفيذها دون انتقائية، وبحلول جذرية. تقع على عاتقنا مسؤوليات بمسارين، فالمسؤولية الأولى داخل إقليم كوردستان، والثانية تتمثل في الشراكة السياسية في السلطة الاتحادية، من ناحيتي الحقوق والواجبات، فنتحمل مسؤولية إدارة الدولة بمقدار تمثيلنا فيها (أشخاصاً وبرامج).

كما أنّ الانخراط السلبي في العملية السياسية غير مجدٍ، وهذا ينطبق على الجميع، نحن نقف على مسافة واحدة من الجميع، وتحالفاتنا تعتمد على مدى استجابة الطرف الآخر لدعوات تنفيذ الدستور، والاحتكام له، والاستجابة لمتطلبات واستحقاقات الشعب الكوردستاني بكافة مكوناته.

● تعرضت أربيل لهجمات عديدة على خلفية التصعيد بين واشنطن وطهران... كيف نقيّم هذا الوضع وما هو الأفق المتوقع لهذه الأحداث؟

●● شهد إقليم كوردستان العراق تقدماً كبيراً في السنوات السابقة. رغم التحديات ومجالات متعددة، قدم نموذجاً حيوياً في إدارة السلطة، ومحاربة الإرهاب في آن واحد. كانت هناك محاولات كثيرة من أجل إيقاف عجلة التقدّم وديمومة المؤسسات الدستورية، لكنها فشلت.

الولايات المتحدة الأمريكية حليف لحكومة وشعب كوردستان، ولدينا تعاون وأفق مهم وحيوي في السياسة العامة للدولة العراقية، مع احترام سيادة الطرفين، والاتفاقيات المبرمة بين بغداد وواشنطن، وبالتحديد اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ومخرجات الحوار الاستراتيجي بين الطرفين.

أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهي جارة وتجمعنا مشتركات كثيرة، ولطالما كانت مؤازرة لشعب كوردستان في جميع المراحل، وحتى الآن علاقاتنا معهم جيدة اعتماداً على مبادئ حسن الجوار والعلاقات المتبادلة المتوازنة.

ولا شك أن الصراع بين القوتين النافذتين في المنطقة ينعكس أيضاً على العراق وإقليم كوردستان. نحن بدورنا نريد ونتمنى الخير للشعوب، لأن الحرب والتصعيد لا يثمر.

● كيف تنظر أربيل نحو التحركات الوازنة الأخيرة للعراق لمواجهة تنامي دور تركيا وإيران بالمنطقة؟

●● المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات التعاون وحسن الجوار، واحترام سيادة الآخرين وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لأي طرف، يجب أن تكون الأساس في السياسة الخارجية لجميع دول المنطقة والعالم، أما التطاول على سيادة الآخرين، فهي لا تلقي بظلال إيجابية على شعوب تلك الدول ولا على سياساتها تجاه الآخرين.

● ثمّة مشاريع وتحركات وشراكات إقليمية وخارجية مؤثرة ولافتة تجري مع العراق، من بينها مشروع الشام الجديد والدور المصري المهم بمشاركة الأردن وكذا الموقف الفرنسي الفاعل... كيف ننظر نحو هذه المسارات وأفقها بالعراق؟

●● السياسة الخارجية والانفتاح على العالم وفق المصالح العليا أمر مهم وخطوة إيجابية، والتعاون الإقليمي في جميع الملفات، سينعكس على الاستقرار في تلك الدول، مرحلة العزلة الدولية والإقليمية أصبحت من الماضي ولايجوز العودة لها. أما الاتفاقيات بين الأطراف الإقليمية والدولية لا بأس بها إن كانت تصب في مصلحة العراق وشعبه، ونحن كإقليم كوردستان نريد عراقاً قوياً لكي يحافظ على علاقاته الإقليمية والدولية، على أن تصب مخرجات تلك العلاقة في مصلحة العراق وشعبه.

● إلى أي حدّ يمكننا الحديث عن الدستور في كوردستان باعتباره عملاً مكتملاً؟

●● الدستور العراقي وفي المادة (120) أعطى الحق للأقاليم بوضع دستور يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات.

قطعنا أشواطاً جيدة في السابق لكتابة دستور إقليم كوردستان العراق، ولكن الظروف السياسية حالت دون اكتمالها، أما الآن نحن بصدد البدء بكتابة الدستور، وهذا يعتمد على التعاون والتوافق بين الأحزاب السياسية فيما بينها من جهة، وبينها وبين الفئات المجتمعية المختلفة من جهة أخرى، باعتبار الدستور وثيقة سياسية وقانونية، وعقد اجتماعي يسود جميع القوانين.

● أزمة النازحين بأربيل كيف تتم إدارتها خصوصاً في ظلّ ما تعنيه من أزمة أمنية وإنسانية وسياسية وإقليمية لا سيما أنّ هناك 24 ألف نازح موزعين في نحو 26 ألف معسكر وقد أغلقت بغداد معسكراتها؟

●● منذ عام 1991 وبعد الانتفاضة المباركة، أصبح إقليم كوردستان ملاذاً آمناً لجميع العراقيين وما زال، عندما احتلّ تنظيم داعش الإرهابي الأراضي العراقية، بدأ النزوح الجماعي لأهلنا في تلك المناطق إلى محافظات الإقليم، في الوقت الذي كنا نواجه تحديات أمنية واقتصادية ومالية كبيرة، رغم ذلك بقت أبوابنا مفتوحة للجميع، وهذه ليست منية وإنما مسؤولية أخلاقية، قدمنا الكثير رغم التحديات التي واجهتنا.

ستبقى السياسة العامة لإقليم كوردستان العراق في هذا المجال ثابتة، ولن تكون الخلافات السياسية، وحتى الأزمة المالية والاقتصادية، حجر عثرة أمام مواقفنا الإنسانية.

انتخابات ليبيا ومرشحوها

داليا زيادة

في أقل من شهر واحد، يترقب العالم بفضول اصطفاف ما يزيد على ٢.٥ مليون ناخب ليبي أمام مراكز الاقتراع لاختيار ممثليهم السياسيين المستقبليين في البرلمان والرئاسة. لكن على الرغم من الجهود الهائلة التي يمارسها المجتمع الدولي من أجل ضمان عقد الانتخابات في وقتها المحدد في ديسمبر، ما يزال من غير المرجّح أن تتم الانتخابات في ظل حالة الانقسام الشديدة التي ما زالت ليبيا تعاني بسببها.

إن الهدف الرئيس من عقد هذه الانتخابات هو تحقيق الأمن والاستقرار الذي طال انتظاره في ليبيا، بعد سنوات من المعاناة مع الحرب الأهلية وإرهاب داعش والقاعدة، والمليشيات المسلحة المحلية والأجنبية، التي قضت على كل ما هو جميل في ليبيا على مدار عقد كامل. أما الهدف غير المباشر، وربما الأكبر أثراً، من تحقيق الاستقرار في ليبيا عبر عملية ديمقراطية هو إعادة المناطق المتأثرة بالاضطرابات الليبية إلى العمل وفقاً للقوانين والأعراف الدولية، وعلى رأسها طبعاً مشاكل الصراع في منطقة شرق المتوسط، بالإضافة إلى الصراعات الأخرى في مناطق شمال ووسط أفريقيا.

دعونا نأمل أن تتم علمية التصويت بالشكل السلمي والديمقراطي الذي يسعى له ويتمناه المجتمع الدولي. إن نجاح هذه العملية الانتخابية في إقامة نظام حكم جديد ومستقر سيفتح أبواب المستقبل المزدهر أمام الشعب الليبي، وسوف يؤدي ذلك بالتالي إلى تعزيز الاستقرار والأمن في شمال ووسط أفريقيا وشرق المتوسط. لكن يظل كل ذلك مجرد تمنيات وأحلام، طالما أن الانقسامات العميقة بين القبائل والفصائل الليبية في المناطق الشرقية والغربية لم يتم حلها بعد.

القائمة الأولية للمرشحين الرئاسيين المحتملين، الذين سجلوا أنفسهم حتى الآن، هي مؤشر واضح على ذلك، حيث تضم القائمة أكبر مثيري المشاكل في ليبيا، سواء كانوا من بنغازي أو طرابلس. على رأس القائمة اللواء خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، الذي يتمتع بقبضة قوية على المناطق الشرقية والجنوبية، وهو متهم بالفعل بتخطيط وتنفيذ عمليات قتل جماعي طالت المئات من الشعب الليبي في سنوات الحرب الأهلية. على الرغم من ذلك، فإن قانون الانتخابات المرن للغاية لم يمنعه من الترشح.

كما يمكن قول الشيء نفسه عن سيف الإسلام القذافي الذي ظهر في مكتب تسجيل المرشحين مرتدياً عباءة وعمامة والده الرئيس الأسبق معمر القذافي، الذي أطيح به من السلطة وقتله الثوار خلال سنوات الربيع العربي. في نفس الوقت، كان من المفارقات العجيبة أن نرى عقيلة صالح، رئيس البرلمان والحليف المقرب لحفتر، يقرر الانضمام إلى السباق على المقعد الرئاسي، هذا على الرغم من أن هناك مزاعم بأن عقيلة صالح تعمد صياغة نصوص وشروط الترشح في قانون الانتخابات، الذي صدر رسمياً في أكتوبر، ليناسب حفتر تحديداً ويحسّن فرصه.

بوجود هذه الأنواع من المرشحين، لا يمكننا أن نتوقع أن يخرج أي شيء إيجابي من هذه الانتخابات. سيكون فوز أي منهم كارثياً على مستقبل ليبيا وسيؤدي في النهاية إلى فشل الدولة مرة أخرى بشكل قد يكون من الصعب جدًا التعامل معه أو احتواء آثاره هذه المرة. في الوقت نفسه، ليس هناك ما يضمن أن أي منهم سيقبل نتائج التصويت دون تحويلها إلى حالة من العنف والاقتتال الذي قد يعيد إشعال الحرب الأهلية. في الحقيقة، لا أستطيع أن أتخيل أن اللواء حفتر، على سبيل المثال، سيقبل الخسارة في هذه الانتخابات دون محاولة إثارة الجحيم ضد طرابلس كما فعل من قبل مع حكومة الوفاق السابقة. من هذا المنطلق، ليس هناك ما يضمن أن هذه الانتخابات، بهذا الشكل، ستحقق الهدف الرئيس للعملية السياسية؛ ألا وهو إحلال الأمن والاستقرار على المدى الطويل لليبيا والشعب الليبي.

إن الانتخابات والتصويت هي ممارسات ديمقراطية لا يمكن أن تقوم لها قائمة في ظل المشهد السياسي الليبي الذي يسيطر عليه الفوضى والانقسام، وتلعب فيه الميليشيات دوراً أهم من دور الجيش المنقسم والضعيف. إن هذا الممارسة الديمقراطية التي تعتمد على صناديق الاقتراع هي ممارسة سياسية تتطلب أرضية صلبة من الوحدة الاجتماعية والأمن القومي لتنجح وتستمر، وإلا فقد تفشل بطريقة تقضي على عملية الحل السياسي برمتها وتضخم المآسي العديدة التي تعاني منها ليبيا حالياً.

ناخب ليبي في أحد مراكز التصويت

الشرق الأوسط والديمقراطيات المعلبة

كفاح محمود كريم

منذ أن تأسست معظم الكيانات السياسية الحديثة في الشرق الأوسط بعد اتفاقية سايكس بيكو، عَمِلتْ غالبية النُّخب السياسية ومفكريها وواجهاتها من القوى والجمعيات السياسية، من أقصى اليمين إلى أقصاه في اليسار، على نقل التجربة الديمقراطية الغربية إلى تلك الكيانات التي أنتجتها توافقات غربية ومصالح الدول المنتصرة في الحربين الأولى والثانية بعيداً عن الخوض في التراكم القيمي الديني والاجتماعي المتوارث في تركيباته وخارج إرادة شعوب المنطقة وخياراتها.

ورغم الكم الهائل من الخسائر الفادحة التي مُنيت بها تلك القوى، إلا أنها لم تحقق الحد الأدنى لطموحاتها في تحويل تلك الكيانات إلى دول مواطنة يتمتع فيها الإنسان بحريته الكاملة في الرأي وتقرير المصير والعقيدة والانتماء، ولعلّ تجارب لبنان وتركيا وإسرائيل هي الأكثر قرباً مما كانت تطمح إليه تلك القوى، إلا أنّها للأسف اصطدمت بإرثٍ هائل من تراكمات قبلية ودينية ومذهبية جعلتها وبعد سنوات ليست طويلة في حقل الفشل الذريع، حيث تمزّق لبنان بين القبائل والطوائف، بينما غرقت تركيا في عنصرية تسببت بمقتل وتهجير ملايين الأرمن والكورد على خلفية مطالبتهم بأبسط حقوقهم الإنسانية والديمقراطية، وفي إسرائيل التي بشّرَ الكثير من مفكريها وسياسيي الغرب بأنها ستكون نموذج الديمقراطية في الشرق الأوسط، فإذا بها تتحوّل إلى دولة دينية عنصرية مقيتة في تعاملها مع سكانها من غير اليهود.

أما في بقية دول الشرق الأوسط، وبعد حقبة الدكتاتوريات الحزبية والفردية ولمصالح إقليمية ودولية، فقد استطاعت النفوذ إلى أعماق تلك الدكتاتوريات واختراق جدرانها الداخلية مستغلةً العِداء الشعبي لتلك الأنظمة ودعمها بشكلٍ كبيرٍ وصل إلى مستوى استخدام القوة العسكرية، كما حصل في كلّ من إيران والعراق وليبيا واليمن وسوريا، حيث تدخلت الدول العظمى بشكل مباشر في إسقاط هياكل تلك الأنظمة أو تدجينها ومن ثم الانتقال إلى استنساخ تجاربها الديمقراطية في مجتمعات لا تتقبل هذا النمط من الحياة لأسبابٍ كثيرة لا مجال للخوض فيها هنا.

فقد ساد الهرج والمرج في برلمانات ما بعد الدكتاتوريات التي أسقطتها الولايات المتحدة والتحالف الدولي، وغدت تلك البرلمانات مجالساً للقبائل والمذاهب والمال السياسي الداخلي منه والخارجي، في دولٍ تحبو باتجاه تأسيس دولة للمواطنة تقوم على أعمدة الديمقراطية الغربية، في مجتمعات شرقية تعتمد في أسس بنيتها التربوية والاجتماعية على الرمز الفردي وحكمه، ابتداءً من الأب ومروراً بشيخ العشيرة وإمام الجامع ومختار القرية والزعيم الأوحد المتجلي في رمز الأمة والمأخوذ من موروث مئات السنين أو آلافها بشخص عنترة بن شداد أو أبو زيد الهلالي أو الزعيم الأوحد أو ملك ملوك أفريقيا أو القائد الضرورة أو سلطان زمانه، حيث أدمنت معظم هذه الأنظمة وأحزابها التاريخية العظيمة برلمانات من نمط (أموافج- موافق) كناية بالتبعية المطلقة لرأي القائد والملك، كونهما يمتلكان السلطة المطلقة، واليوم بعد أن أزالت الولايات المتحدة وحلفاؤها هياكل تلك الأنظمة الشمولية، مدّعيةً أنّها تعمل من أجل إقامة نظم ديمقراطية على أنقاض تلك الخرائب، دونما إدراك للكم الهائل من الموروثات التربوية والاجتماعية والعقائدية والسياسية، في مجتمعات تعاني أصلاً من الأميّة بشطريها الأبجدي والحضاري، وما تزال تعتبر القبيلة والعشيرة ورموزها أهم ألف مرّة من الشعب والدولة، وكذا الحال بالنسبة للدين والمذهب حيث لا ينافسهما أي انتماء، والغريب أنها لم تدرك كيف ستكون مؤسساتها الدستورية والديمقراطية وآلية انتخاب أعضائها، وما حصل في العراق، وبالتأكيد هو ذاته في ليبيا واليمن وسوريا لاحقاً وبقية دول المختبر الديمقراطي هو ذاته الذي كان يستخدمه من قبل زعماء الدكتاتورية وأحزابها، حيث يتمّ تجييش القبائل والعشائر والرموز الدينية والمذهبية، وبتمويل من الكتل والأحزاب لإيصال مجموعة من الأصنام إلى قبة البرلمان مقابل امتيازات مالية، وهذا ما حصل فعلاً منذ 2005 ولحد آخر انتخابات في العراق، حيث يذهب إلى تلك المقاعد مجاميع من الأشخاص الذين يدعمهم الحزب أو الكتلة بإسناد عشائري وديني أو مذهبي يذيب شخصية المرشح، بحيث لو أنه تجرّأ وترشّح بنفسه دونما دعم لتلك المؤسسات، لما حصل إلا على أصوات عائلته وبعض أقربائه.

ومن هنا نستنتج أنّ أي تغيير خارج التطور التاريخي للمجتمعات بأي وسيلةٍ كانت، سواءً بالثورات أو الانقلابات أو التغيير الفوقي من قبل قوى خارجية، لن تعطي نتائج إيجابية بالمطلق، بل ستنعكس سلباً، ربما يؤدي إلى مردودات كارثية على مصالح البلاد العليا على مستوى المجتمع أو الفرد ولسنوات طويلة جداً، وهذا ما حصل ويحصل اليوم في العراق وليبيا واليمن وسوريا، حيث يتمّ فرض مجموعة من الصيغ والتجارب الغربية في بناء نظام سياسي واجتماعي بعيد كل البعد عن طبيعة تلك المجتمعات ووضعها الحالي، وخاصةً ما يتعلّق بالنظام الاجتماعي والتربوي والقيمي لمجتمعات هذه الدول، ولعلّ الأهم هو أن صيغة الديمقراطية الغربية ليست من الضرورة أن تكون هي الحل أو العلاج لمشاكل هذه الدول ومجتمعاتها التي تختلف كلياً عن المجتمعات الغربية في الموروثات الاجتماعية والدينية ومنظومة العادات والتقاليد التي تتقاطع في مفاصل كثيرة مع الصيغ الأوروبية لتطبيقات الديمقراطية.

ولو عدنا قليلاً إلى بعض النماذج من تاريخ دول هذه المنطقة من العالم لأدركنا كنوزاً كثيرة من التجارب الناجحة التي أدت إلى تطور المجتمعات ثقافياً وعلمياً وإدارياً إلى درجة حولت دولها إلى ممالك وإمبراطوريات عظيمة؛ هذه النماذج تدفعنا للبحث عن سرِّ نجاح تلك التجارب وصيغها في إدارة الدولة التي تواكب منظومة مجتمعاتنا القيمية والاجتماعية والتربوية هذا اليوم، بما يعزز مبدأ العدالة والقيم الخلاقة والحداثة التي تُكرّس المعرفة والتطور العلمي والثقافي والسياسي والاقتصادي في نظام يعتمد المساواة والمواطنة بما يحترم خصوصياتنا التي نختلف فيها تماماً عن طبيعة وسلوكيات المجتمعات الغربية.

تنظيم الإخوان المسلمين في أوروبا.. سم زاحف

معتصم الحارثي الضوي

تزايد الخطاب خلال السنوات الماضية عن الخطر المحدق الذي تمثّله جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية على الأمن والاستقرار المجتمعي في الدول الأوروبية، وبصفة خاصة في بلجيكا التي تعرّضت لاختراقات واسعة من هذا التنظيم الدولي المتطرّف.

كوين ميتسو Koen Metsu عضو البرلمان عن حزب N-VA (الأعلى تمثيلا في البرلمان الفيدرالي البلجيكي) من السياسيين البلجيكيين الذي حذروا من تنامي الخطر الإخواني على بلاده، واضطلع بدور فائق الأهمية في توعية الرأي العام، علاوة على حثّ السلطات الحكومية على حظر الجماعة وإعلانها تنظيماً إرهابياً.

في يناير 2021 طرح الحزب الذي ينتمي إليه ميتسو على البرلمان البلجيكي تعليق المساعدات الفيدرالية التي تحصل عليها منظمة مكافحة الإسلاموفوبيا في بلجيكا (CCIB) بانتظار نتائج التحقيقات التي تجريها الأجهزة الأمنية عن نشاطات هذه المنظمة المشبوهة التي تربطها علاقة عمل بمثيلتها الفرنسية ذات الصبغة الإخوانية الصارخة، علماً بأنّ المنظمة الفرنسية قد وُضعت على قائمة التنظيمات التي سعت الأجهزة الأمنية الفرنسية لحظرها في ذلك الحين.

دلائل موثّقة على المؤامرة الإخوانية

نشر كوين ميتسو كتاباً مرجعياً بعنوان "Disarmed" في فبراير 2021 باللغات الفرنسية والفلمنكية والإنجليزية، وأثبت فيه بما لا يدع مجالاً للشك وجود ارتباط وثيق بين المنظمتين البلجيكية والفرنسية رغم محاولات المنظمة البلجيكية لنفي الحقيقة باستماتة، كما وفّر الأدلة بأن منظمة مكافحة الإسلاموفوبيا في بلجيكا ليست إلا عنواناً نبيلاً يُخفي غرضاً خبيثاً وهو التمكين لجماعة الإخوان المسلمين، وتوفير الأرضية المواتية للتحكم والهيمنة على الجالية المسلمة في بلجيكا لتحقيق الأجندة الإخوانية الشريرة.

أساليب خبيثة وخطة طويلة الأمد

وفي مقالة نشرتها مؤخراً صحيفة Doorbraak البلجيكية، عاد النائب البرلماني كوين ميتسو للتحذير من الخطر الداهم التي تمثله حركات الإسلام السياسي، خاصة الإخوان المسلمين، وكشف أن الجماعة تتخفى وراء منظمات ذات أهداف متباينة، وتنتقي من عناصرها بعناية فائقة من تضعهم في الصفوف الأمامية لتلك المنظمات، مُضيفاً أنّ جماعة الإخوان المسلمين تدّعي زوراً أنها تنظيم يمارس نشاطاته وفق الإطار الديمقراطي، ولكنها في الواقع تعمل بأساليب خبيثة وفق خطة طويلة الأمد لتحقيق أهدافها في الهيمنة تمهيداً لإنشاء خلافة إسلاموية حسب مبادئهم الباطلة التي تلفظ القيم الحضارية للمجتمعات الأوروبية.

ولتعزيز الفكرة، أشار كوين ميتسو إلى أنّ العديد من الدول قد حظرت التنظيم الإخواني بالفعل واعتبرته تنظيماً إرهابياً، ومن ضمنها روسيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا، وقال إن الخطر الذي استشرفته تلك الدول يطال بلجيكا أيضاً، وحذر بأن نشاط التنظيم من الكثافة ما أدّى إلى تعاظم قوته خلال السنوات الماضية في بلجيكا، وضرب أمثلة بالمكانة الرفيعة التي حصل عليها ممثلو منظمة مكافحة الإسلاموفوبيا في بلجيكا ذات التوجه الإخواني لدى العديد من مؤسسات الدولة، وتشمل مجلس الشيوخ، والمجلس الاقتصادي البلجيكي، وشرطة مجلس شيربيك Schaerbeek، ومجلس الهجرة الفيدرالي البلجيكي (Myria)، ومركز تكافؤ الفرص (Unia). كما أكد النائب البرلماني ميتسو أن قائمة المنظمات التي يتخفّى التنظيم خلف شعاراتها متعددة ومتنوعة المشارب مما يدل على خبث الطوية وشرور الأهداف معاً، قائلاً بأن جماعة الإخوان المسلمين سم زاحف تمثل تهديداً كارثياً للديمقراطية في أوروبا، وتطرح نموذجاً حياتياً يحرم الأفراد من حرياتهم الأساسية ويتناقض مع حقوق المواطنة.

تنظيم الإخوان برميل بارود قابل للانفجار

دعا كوين ميتسو البرلمان البلجيكي للتعجيل بوضع تنظيم الإخوان على قوائم التنظيمات الإرهابية، قائلاً إنّ المسألة ليست ما إذا كان يجب تصنيف تنظيم الإخوان إرهابياً أم لا، بالأحرى ضرورة التعجل في اتخاذ هذه الخطوة، وأضاف أن التصدي لهذا الخطر مسألة مصيرية، وشبّه تنظيم الإخوان ببرميل البارود الذي يُتوقع انفجاره في أي لحظة، وعقّب أن سياسة دفن الرؤوس في الرمال التي تنتهجها الحكومة البلجيكية هي الوقود الذي يغذي ذلك البرميل من الناحية العملية.

لقد أدى الضغط الذي مارسه النائب البرلماني كوين ميتسو على الحكومة الائتلافية التي تتكون من سبعة أحزاب إلى تغيّر جذري في المواقف، ومن المتوقع فعلياً شروع البرلمان الفيدرالي بالنظر في تصنيف تنظيم الإخوان على لوائح التنظيمات الإرهابية في القريب العاجل.

الجدير بالذكر أن تركيز جماعة الإخوان على بلجيكا يستند لأسباب عديدة، منها حجم الجالية المسلمة، وأن البلاد مقرّ للعديد من المؤسسات الدولية والأوروبية، والثقل الاقتصادي، وأنها من مراكز الإشعاع الثقافي في أوروبا، ولذا فإنّ الصراع بين القوى الليبرالية والحقوقية من ناحية، وجماعة الإخوان المتأسلمة على الضفة الأخرى هو في الواقع نزاع بين النور والظلام، وستكون لمآلاته في بلجيكا -أيا كانت- أصداء واسعة على الصعيد الأوروبي، وعلى السلم والاستقرار الدولي.

كوين ميتسو

وأد الثورة السورية

عمار جلو

مر قرابة العقد على جلوس الشيخ أحمد معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة على المقعد المخصص للحكومة السورية في اجتماع الجامعة العربية، المنعقد في أذار/مارس 2013, فيما تتزايد الأحاديث اليوم عن عودة سوريا إلى الجامعة العربية بعد عقد القطيعة معها، وهو ما يسلط الضوء على الفشل الذي مُنيت به المعارضة السورية.

لا يمكن الحديث عن انتصار النظام في الحرب على الشعب المطالب بالتغيير الديمقراطي، والتي وضعت الأسد بين خياري، التنحي والحرب الدموية التي آثرها ودعّمها بالإطار الطائفي مما أدى لتمزيق المجتمع وفشل الدولة. كما لا يمكن الحديث عن فشل الثورة دون الحديث عن فشل المعارضة في قيادة الثورة لتحقيق أهدافها المرجوة.

عجزت المعارضة عن تقديم خطاب واعي ومطمئن للشعب السوري كمحصلة لانقسامها، الفكري والسياسي، الداخلي والخارجي، السياسي والعسكري، وذهبت الجهود الدولية الرامية إلى توحيد المعارضة أدراج الرياح، إذ تم ركل الميثاق الوطني لسوريا الجديدة، الموقع بين طرفي المعارضة، المجلس الوطني وهيئة التنسيق بعد توقيعه مباشرةً، كما فشلت المعارضة في تسويق نفسها كطرف ينبذ الاستبداد ويسعى للديمقراطية، إذ مارست الاستبداد في صفوفها، مما ولّد انشقاقات زادت من شرذمتها وخروجها عن الخط الوطني.

لم تعي المعارضة طبيعة المسؤولية الملقاة على عاتقها وطبيعة العلاقات الدولية، إذ سارت خلف الشارع الثائر بدلاً من قيادته، فالبطولة التي تحلى بها الشارع لا تحقق أهداف الثورة بل تتطلب الخبرة السياسية وإدراك المطبات لمجابهتها، وهوما غاب عن الشارع الثوري بحكم انعدام التجارب. في العلاقات الدولية، أحجمت المعارضة عن قبول الحلول السياسية بدايةً، ثم نادت بها بعد نزول المواقف الدولي عنها، كال جنيف الذي نص على" هيئة حكم مؤقتة بصلاحيات تنفيذية كاملة وبموافقة الطرفين" ، مما عزّز من موقف تصلّب المعارضة بتأثير الفيتو الممنوح لها, وأدى لرفع سقف مطالبها إلى التغيير الشامل, فقضت بذلك على محاولات الانشقاق في البنية الصلبة للنظام, أوما يُعرف في العلوم السياسية بخلق القوة الثالثة, كما استقوت المعارضة بالوعود اللفظية المقدمة دون النظر لجديتها في ضوء وقائع الأرض.

لم تقدم المعارضة مشروع حقيقي لسوريا ما بعد الأسد، وهو ما لا تقبله السياسة الدولية التي تُبنى المواقف فيها استناداً لالتزامات واضحة، مقنعة موضوعية، ولعل ما ناله الائتلاف الوطني من اعتراف الدول به كممثل شرعي ووحيد للشعب السورية مثّل بالونة اختبار للمعارضة، ودراسة سلوكياتها على ضوئه قبل تنفيذها لمترتباته القانونية، من طرد البعثات الدبلوماسية للأسد وتسليم مقارها للمعارضة، فالدول تبني مواقفها بالتدرج التصاعدي، وهو ما فشلت المعارضة بقراءته، مما أبقى الاعتراف المذكور معلقا في الهواء.

أن تكون على حق شيء، وأن تصل لهذا الحق شيء آخر, فقد استندت المعارضة على المظلومية وممارسة اللطم السياسية بدل تقديم خطاب مطمئن للدول الفاعلة يكون رافعة لحسم موقفها تجاه طرفي المعادلة السورية, فحتى دعامتي النظام (روسيا وإيران) كانت مطابخهما السياسية تتداول آراء ومقترحات لسوريا بدون الأسد، غير أن المعارضة قدمت العكس, من تأييد للتنظيمات الإرهابية على لسان رئيس ومسؤولي الائتلاف، إلى العمل وفق أجندة ايدولوجية ومشاريع إقليمية.

خفف الانقسام بين جناحي الثورة, السياسي والعسكري من وزن المعارضة السياسية, فمع تعنت الجيش الحر والفصائل المحسوبة عليه عن الانضواء للقرار السياسي, لم يبقى للمعارضة من هامش للعمل السياسي أو لمأسسة العسكرة، فيما استمرت الفصائلية بالانفلات والباحث عن سلطة في مناطق سيطرتها, عملت سبيل ذلك الوصول إلى منابع تمويل لتكريس استقلاليتها, مما أورث الجغرافية السورية كانتونات متفرقة تبني سياستها وفق متطلبات البقاء في السلطة المحلية وتوسعتها بمعزل عن الهدف الثوري، فيما قامت لاحقاً بيع شركائها الثوريين في البازار الجهادي المتمدد لضمان بقائها.

لم يكن التسلح خياراً للثورة بحسب البعض ويخالفهم البعض الآخر إلا أن انحرافاً حصل بانزلاق الفصائل لمواجهة الدولة بدلاً من مواجهة السلطة، مما رفع أكلاف الثورة ومدّ أمدها، تضاعفت هذه الأكلاف بسعي الفصائل لتثوير المدن عن طريق الدخول المسلح، مما أدخل الثورة في دوامة تتجاوز إمكانياتها المادية والتقنية.

مع بروز داعش ونشأة التحالف الدولي لمحاربتها، تم دفن آخر آمال الثورة، نتيجة إحجام الفصائل عن محاربتها والانضواء تحت مظلة التحالف كقوات رديف, بموقف تشاركت فيه أغلب القوى العسكرية والسياسية، التي لم يبخل أعتى علمانيّها بكيل المديح لتنظيمات الجهاد الأسود السورية، التي فرّغت الثورة السورية من قيمها، وهو ما ننكره حتى الآن.

بالغ الثوار المسلحين بالشتائم والتطاول على المعارضة السياسية بحجة عم تعّليتها لقيم الثورة وتضحياتها، مقسمين الثوار إلى ثوار الخنادق وثوار الفنادق، وما أن فتحت أستانا أبوابها حتى تدافعوا إليها, متسابقين فيما بينهم على الارتزاق والتنازل المجاني عن الثورة والوطن.

رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أحمد معاذ الخطيب على قعد المخصص الحكومة السورية في اجتماع الجامعة العربية - أرشيف

٧ سنوات قلبت الدفاع لهجوم

غسان المفلح

لا غرابة أن نرى هذا العهد مزدهراً على مدار السبع سنوات بقياس الإنجازات التي تحققت، والمكاسب التي جنتها البلاد في رحلة تحولها نحو ثُلاثية الرؤية الزاهرة (مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح).. تحمل ملامح الملك سلمان -حفظه الله- بشخصيته الباصرة المُثقفة وخبراته الإدارية والسياسية، مُنذُ أن تولّى إمارة عاصمتنا الحبيبة الرياض، والتي قضى بها زهرة شبابه لخمسين عاماً، شملت إنجازاته على المستوى الداخلي للوطن بكافة مناحي الحياة ووجوهها.

ليبني الملك المُؤسس مدارس إدارية تكاملت فيها الأجهزة الحكومية ومتطلبات المُجتمع السعودي التي تناغمت وقيادتها الرشيدة في منظومة مُتكاملة، اعتمد خادم الحرمين الشريفين فيها استراتيجيته تغيير المفهوم السائد عن المملكة من كونها بلداً مُحباً للسلام وكسب الصداقات وبناء العلاقات مع دول العالم، والذي فسرهُ البعض "بأنه ضعف"، لذا نقلت تلك الاستراتيجية دولتنا من موقع الدفاع إلى الهُجوم، مُوقناً -حفظه الله- أن ذلك لن يتحقق إلا إذا بدأ بإصلاح البيت من الداخل، لينطلق -أيّده الله- إلى عدد من الإصلاحات الهيكلية والتشريعات الأخرى التي كان منها جمع الأجهزة الأمنية في مجلس سُمّي "مجلس الشؤون السياسية والأمنية"، وإنشاء الجديد منها كجهاز "رئاسة أمن الدولة"، وجمع عدد من الأجهزة الاقتصادية تحت سقف واحد سُمي "مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي"، ثُم "البنك المركزي السعودي"، وغيرها من الأجهزة التي رفعت من مستوى الخدمات وأصبحت مُنافسة ومُتفوقة في جودتها وشُموليتها، وفق المُؤشرات الدولية والتصنيفات العالمية، وآخرها تقرير صندوق النقد الدولي؛ لينطلق -رعاه الله- بإعطاء أول الصفعات لإيران من خلال سياسة الهجوم على الميليشيات الحوثية بالجارة "اليمنية"، أسمع صداها دول العالم، ولسان حالها يقول: "هذه السعودية العظمى فلا تحسبوا حرصنا على السلام ضعف بل حُب وتقيد برسالة ديننا الحنيف"، لتتوالى الصفعات، التي كان آخرها قطع العلاقات مع لبنان بسبب ميلشياتها.

كل ذلك كان انطلاقاً لتفوقنا في السياسة الخارجية، فقُدنا العالم بشراكات إستراتيجية مع دول وشركات عُظمى، وأصبحنا ضمن أقوى عشرين اقتصاداً عالمياً، يستقطب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة مستوى الدخل القومي، متوشحين بنجاحات كُبرى، لا يُمكن لها أن تتأتى إلا من خلال قرار سياسي شُجاع وحكيم، بعيد النظرة، له رؤية مدروسة طموحة، جعل فيها الملك سلمان مقصده الأول الإنسان السعودي، وأعطى للمرأة مكانتها، ولم يغفل مُحيطه العربي والقضاء على آفة الإرهاب الإيراني وميليشياته، وما ذاقته شُعوبنا وأغلب الدول من برامجها النووية ومُسيراتها ومفخخاتها التي لم يسلم منها الحرمين، إذ وضع الملك سلمان نهاية لتلك المهزلة، عُنوانها (الحزم والعزم)، التي أعادت قطر لبيتها الخليجي، وردعت تُركيا، وكُلُها مواقف تحمل رسالة مُفادها "صبرنا نفذ".

بقي أن نقول إن الملك سلمان بن عبد العزيز -أيده الله- إنسان غير اعتيادي على مستوى العمل الحكومي، وهذا ما أثبتته كل دقيقة في فترة حكمه، وليس ذلك بجديد، فهو امتداد للملوك الحُكماء من آل سعود منذ عهد المؤسس -رحمهم الله جميعاً- في أصعب مراحل التاريخ إلى ما نراه اليوم من قيادة ملك الإنسانية للعالم في ظلّ وباء كوفيد19-، ورؤية تتحقق برئاسة ولي العهد، لننعم بأمن ورخاء واستقرار وازدهار.. حفظ الله الملك والوطن، فلنحافظ على بقائنا أقوياء ولن يبقى بيننا ضُعيف.

بعد الانسحاب من أفغانستان.. الإدارة الأمريكية تتبنّى نهج "القوة الذكية"

كمال الزغول

أحد القواعد الأمريكية السابقة في أفغانستان

بدا واضحاً من خلال مؤتمر حوار المنامة الذي عقد في البحرين، يوم الجمعة 19 تشرين الثاني 2021، أن الدبلوماسية المكثّفة ستكون هي سيدة الموقف في قادم الأيام كبديل عن القوة العسكرية للوصول من خلالها إلى "القوة الذكية Smart Power".

هذه الدبلوماسية بدأت تتشكل في المحيط الهادي والهندي على شكل قوة ذكية، اعتماداً على عدة عوامل استراتيجية وهي: التحالفات المختلفة والعيون الاستخباراتية وعرض القوة، وبدءاً بالعامل الأول، وهو التحالفات، فقد وُجد تحالف "أوكس AUKUS" والذي تضمن تحالف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع أستراليا لبناء غواصات نووية لصالح أُستراليا، لتستخدمها كسلاح ردع ضد تنامي صعود الصين. ولهذا، في مؤتمر حوار المنامة، ألمح وزير الدفاع الأمريكي إلى "تحالف أبراهام" في منطقة الشرق الأوسط على أنه فتح آفاق التعاون الأمني في الإقليم للتركيز على الحلفاء في مقاومة إيران.

أما بالنسبة للعامل الثاني، وهو العيون الاستخباراتية، فقد تأسس هناك تحالف يسمى "Five Eyes" العيون الخمسة، شمل أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وذلك لمراقبة ما يجري من تحركات صينية في المحيط الهادئ. وبالمناسبة، فقد لفت وزير الدفاع الإندونيسي، برابوو سوبيانتو، في مؤتمر المنامة، إلى أن بلاده ملتزمة من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بالتعاون في مجالي الدفاع والاستخبارات، مشيراً إلى إطلاقها برنامج "Our Eyes" (أعيننا)، لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول ما يجري في المنطقة.

العامل الثالث وهو عرض القوة، يتمثل في إجراء تمارين ومناورات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في المياه الزرقاء "The blue water" وعلى اليابسة، في جميع أنحاء العالم، وقد حدثت عدة مناورات، منها مناورة الأسد الأفريقي في المغرب، ومناورة نسيم البحر في البحر الأسود، ومناورة مَلابار Malabar في خليج البنغال.

"الدبلوماسية المكثّفة" Iintense Diplomacy ظهرت جلياً في مؤتمر حوار المنامة حيث تم مناقشة الحد من سباق التسلّح في دول جنوب شرق آسيا، وجدوى العودة الى الاتفاق النووي مع إيران في ظل وجود تحالفات ومناورات وعرض للقوة، كتوظيف لمصطلح "الدبلوماسية المكثفة" في العلن والاستثمار في "القوة الذكية" في الباطن، وما تلميح وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، في مؤتمر حوار المنامة إلى عدم خروج القوات الأمريكية من الشرق الأوسط وتعزيزها حسب معطيات الموقف على الأرض إلا جزءاً من هذه الدبلوماسية.

الخلاصة، الولايات المتحدة الأمريكية تحاول في الوقت الحاضر استخدام "القوة الذكية Smart Power" لتنفيذ استراتيجيتها الجديدة في العالم، وذلك من خلال إجراء "الدبلوماسية المكثفة Intense Diplomacy" مع الحلفاء اعتماداً على عدة عوامل، من بينها بناء التحالفات وإيجاد العيون الاستخباراتية وعرض القوة، مع تنفيذ برامج صناعية عسكرية تنافسية لكبح جماح الصين، تكنولوجياً وعسكرياً، والتركيز على قضايا المناخ وجائحة كورونا كطريق نحو التعاملات في السياسات الدولية.

هل وصلنا إلى حافة الجنون؟

ثائر الزعزوع

في حفل موسيقي صاخب، رفع مغني الراب الشاب صوته غاضباً، فيما كان الجمهور المتحمس يتفاعل مع كلمات الأغنية، ويرددها بانفعال وتأثر شديدين: "العالم القاسي، أخذ حبيبتي مني، إنهم لا يحبونني لأنني لا أملك المال، سوف أحمل مسدسي كاتم الصوت، وأغتالهم، أولئك الذين يقفون بيننا، أصحاب العمارات، والسيارات الأنيقة، السيدات اللواتي يشترين ملابسهن من دور الأزياء" إلى أن يصل المغني إلى اغتيال نصف العالم ويصرخ في الختام منتصراً: "سوف أقضي عليك أيتها الرأسمالية المتوحشة".

يبدو المغني المحاط بالمعجبين والمعجبات ثورياً، حانقاً، وقادراً فعلاً على قيادة تلك الحشود في طريق التحرر من سطوة رأس المال، إلا أنه وبعد انتهاء الحفل، سوف يركب سيارته الحديثة، ويتوجه إلى مطعم ما ربما ليحتفل بنجاحه مع حبيبته التي ترتدي فستاناً أنيقاً جداً، فيما الجمهور سيبدو وقد ارتفع لديه الأدرينالين بفعل الموسيقا الصاخبة، والأضواء المتوهجة، مستعداً للانقضاض على المسرح وتدميره.

سابين الفتاة ابنة الثالثة والعشرين أنهت قبل قليل عملها في أحد المطاعم، وهي تعمل لتكمل دراستها في الفنون الجميلة، كانت منذ يومين في جولة تأملية عميقة في متحف رودان في المنطقة الباريسية السابعة، شعرت بعدها بالامتلاء أمام الكم الهائل من الجمال الذي صنعته يدا رودان. الساعة تقترب من منتصف الليل، تترجل سابين من عربة المترو، فيما سوف يظهر شابان، كانا قبل قليل يحضران حفل مغني الراب، تسير سابين وحيدة، يتبعانها وما أن تنعطف في شارع فرعي، حتى ينقضّا عليها، يضربانها بقوة، يغتصبانها، ثم يسرقان حقيبتها الرخيصة التي اشترتها من محل يبيع الأشياء المستعملة، تسقط سابين على الأرض شبه عارية وقد تورم وجهها تماماً.

في ثلاثة من بين عشرة تفسيرات تكتب لما يحدث في سوريا، تميل تلك التفسيرات إلى اعتبار أن الثورة الشعبية كانت تسعى لنقل المجتمع السوري إلى مسيرة الحرية، وتخليصه من سلطة الاستبداد والديكتاتورية، فيما سوف تميل التفسيرات السبعة الأخرى إلى اعتبار أن ما حدث هو تخريب متعمد، ومؤامرة كونية، كانت تهدف إلى إلحاق "البلد المقاوم" بالمعسكر الإمبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، و يتبنّى هذا الطرح كتّاب وصحفيون ومثقفون، وسياسيون، واحد منهم على الأقل هو نائب برلماني منتخب، وآخر قد يكون مرشحاً رئاسياً في إحدى الدول الأوروبية.

كما أن حادثة الاعتداء على "سابين" قد يتم تسجيلها ضد مجهول، أو ربما في أحسن الأحوال قد يتم إلصاقها بإرهابيين متطرفين، خاصة إن تبين، خلال التحقيقات، أن أحدهما تلفظ بكلمة من تلك الكلمات التي صارت تستخدم كمفاتيح للاستدلال على تهمة الإرهاب، حتى أن وسائل التواصل الاجتماعي زودت أنظمة الرقابة لديها بحمل لا بأس به من المفردات، ويتم معاقبة مستخدميها بأساليب مختلفة، منها المنع من النشر، أو تعطيل الحساب.. فإن حادثة قتل مئات آلاف السوريين بدأت فعلاً بعض وسائل الإعلام العالمية التمهيد لاعتبارها نتيجة لأفعال منظمات إرهابية وحشية، هكذا حرفياً، ويتم شيئاً فشيئاً طوي صفحة النظام، والتمهيد لإعادة تأهيله ليعود إلى المجتمع الدولي، بعد أن انتصر على قوى الإرهاب.

خضت نقاشاً عقيماً مع حقوقي فرنسي يعمل رئيساً شرفياً لمنظمة تدعو إلى السلام العالمي، المحامي "الأرستقراطي" دافع دفاعاً شرساً عن النظام السوري، ولو أن مركزاً بحثياً مختصّاً أجرى استطلاع رأي موثوقاً في العديد من البلدان، لخرج بنتيجة صادمة، الناس تقريباً، نسيت أو تناست ما حدث في سوريا، وما يلمع في عيونها فقط هو ظهور تنظيم داعش وما ارتكبه من فظائع، وهذا يمكن لمسه حتى بين بعض السوريين الذين يعتقدون أن الثورة خذلتهم، فهم، ويمكن قراءة ذلك في تعليقاتهم على بعض وسائل التواصل الاجتماعي، صاروا يسمون الثورة ثورة العمشات مثلاً، نسبة إلى أحد المرتزقة الذي ظهر منذ أربع سنوات مثلاً، و يتناسون عن عمد أنها ثورة حلمت بالحرية.

يقول شاب فرنسي من أصول جزائرية: "أشعر بأني متهم، ويجب أن أدافع عن نفسي، مع أن الجميع يعلم أنني شخص صالح". وما أشبه حالته بحالتنا ونحن نحاول أن ندافع عن الثورة، حتى أمام أولئك الذين كانوا حتى وقت قريب يدّعون أنهم جزء من الثورة.

هل كان مغني الراب يريد حقاً أن يحمل مسدساً كاتماً للصوت ويطلق النار على الناس؟ وهل يمكن أن يتحمل مسؤولية تلك الجريمة التي تعرضت لها "سابين"؟ لا، هو كان يغني.

هل كان السوريون يريدون أن يموت أبناؤهم وأحبتهم وأن يهجّروا ويعيشوا في مخيمات؟ لا، هم كانوا يحلمون بالحرية، والتخلص من قبضة السفاح.

في هذه الأثناء يستقلّ السفاح سيارته المرسيدس الفارهة برفقة زوجته الأنيقة، وأولاده الذين ينعمون بصحة جيدة، ويتجوّل في شوارع دمشق، وقد تلوثت يداه بدماء مئات الآلاف، وما زال قادراً على الضحك. أخيراً، هل ستعود "سابين" لزيارة متحف رودان؟

سوريا: بلد منتج لـ "الإعاقة"

طفل سوري في أحد مخيمات اللجوء الأردنية

هنادي زحلوط

ما زلت أتذكر بعض المناسبات التي حضرتها ما قبل العام ٢٠١١، لجمعيات ومؤسسات قليلة عنيت بموضوع الإعاقة في سوريا، جمعيات مغمورة لا يدري بها غالباً إلا ذوو المعاقين المسجلين فيها، ولا يحضرها سواهم، مناسبة للتوعية أو بثّ الهموم، أو ربما للشعور بالانتماء، وأنك محاط بأناس يفهمون صعوبة وضعك ويحسون بك، ويتشاركون معك المطالبة بالحلول.

فيما كانت مناسبات تقيمها الأمانة السورية للتنمية تحظى بكثير من الإعلان ووسائل الإعلام، لتسويق صورة "السيدة الأولى" كراعية لهؤلاء "الذين ليس لديهم أحد"! تجارة بهموم الناس ينتهي سوقها مع انتهاء الحدث المعلن عنه، ليعود بعدها المعاقون المدعوون باحتياجاتهم ذاتها إلى بيوتهم، التي لا يخرجون منها إلا نادراً، وتكون العزلة في صغرهم خيار ذويهم، لتصبح في كبرهم خيارهم لعيش حزنهم ورفضهم لهذا الواقع بعيداً عن عيون الناس.

رفضت الدولة السورية الاستجابة لأي من احتياجات المعوقين فيها، فلم تقدم لهم الرعاية الصحية المأمولة، وكان اندماجهم في التعليم والتأهيل وسوق العمل والحياة بوجه عام لا يخضع لأي برنامج وطني مخلص، ولطالما تعرض المعوقون في كثير من المؤسسات للتمييز السلبي وضاعت حقوقهم بل وتم تعنيفهم، رغم أن الاحتياجات أحياناً كانت بسيطة ولا تكلف ميزانية الدولة الكثير من الأموال، بل كانت ستدر على خزينة الدولة نتيجة تسهيل حركة المعوقين وتأهيلهم لينتقلوا من جانب الاستهلاك إلى جانب الإنتاج.

أما بعد عام 2011 فقد انتقلت سوريا من بلد مهمل لمعوقيه إلى بلد "منتج ومصدّر" للإعاقة، حرفياً، ونتيجة لعمليات القصف والتدمير المنهج واستخدام السلاح الكيماوي، والتلوث الذي رافق كل العمليات الحربية التي قامت بها السلطة والأطراف المسلحة الأخرى، فقد أصبح ثلاثة ملايين من سكان سوريا معوقين، بين إعاقات دائمة وفاقدي أطراف، وأطفال ولدوا بتشوهات خلقية، وإعاقات أخرى ناجمة عن سوء الرعاية الصحية وعدم القدرة على الوصول إلى مقدمي الرعاية، وزاد من صعوبة الأمر الارتفاع الجنوني للأسعار بحيث أصبح إيجاد الدواء والتمكن من دفع ثمنه حلماً مضاعفاً ومركباً.

في جانب المعارضة، كان هنالك الكثير من المبادرات التي حاولت تغطية احتياجات المعوقين في مناطقها، وكثير منهم يعيشون في مخيمات وظروف عيش قاسية، لكن هذه الجمعيات والجهات كانت تفتقر إلى المصادر الكافية لتغطية الاحتياجات على الأرض.

في جانب النظام وفي مناطقه كان عدد من فقدوا أطرافهم وأصيبوا بإعاقات دائمة في تزايد يقارب سرعة متوالية هندسية، أنشأت السلطة دكاكينها الخاصة لهذه التجارة والدعاية تحت اسم "مراكز الأطراف الصناعية" ونظرياً صار يحق لكل فاقد أطراف طرف صناعي واحد.

عملياً كانت دعاية مجانية مجدداً للسيدة الأولى، راعية الإعاقة والمعوقين! فلوائح الانتظار كانت طويلة إلى الدرجة التي جعلت من الرشاوى قاعدة للحصول على طرف اصطناعي يجعل من المشي والاعتماد على الذات مرة أخرى حلماً ممكن التحقيق عوضاً عن أن يكون حقاً.

بالنسبة للجهات الدولية التي حاولت العمل على هذا الوضع، فإنها قررت المرور عبر بوابة النظام لتنفيذ برامجها على الأرض، وهذا ما حصل مع صندوق الأمم المتحدة للثقافة اليونيسكو الذي نفذ برنامج التحويل النقدي الموجه لأسر الأطفال ذوي الإعاقة في سوريا، والذي تقرر بموجبه منح ٤٠ دولار شهرياً لكل عائلة تضم طفلاً معوقاً من ذوي الإعاقات العقلية والتوحد والشلل الدماغي، فكان أن ألزم النظام صندوق الأمم المتحدة اليونيسكو بتحويل هذه المبالغ للعائلات ذوي الإعاقة عبر شركة "الهرم"، وهي شركة تحويل مالي تتبع لحيتان فساد النظام ذاته.

حالياً تشكل الإعاقة للنظام وأزلامه " باب رزق" حيث تتم التجارة بالأطراف الصناعية وفتح باب الرشاوي لتقديم طرف اصطناعي أو لا، ولمحاصرة المراكز الخاصة المختصة بإنتاج الأطراف الصناعية، فهي أيضاً لا تستطيع العمل إلا بما تؤمر به، وليس بحسب احتياجات الناس، كما أنها مجبرة على التقيد بالسعر الذي تلزمها به هذه الجهات الحكومية التي ظاهرها جهات تهتم بذوي الإعاقة، أما وراء الستار فتقف سيدة القصر متحكمة بكل شيء.

وحتى وقت قريب، كانت جمعية "البستان الخيرية" التابعة لرامي مخلوف، ابن خال الأسد وأحد أزلام الفساد في البلاد، تقوم ببعض الدعاية من حين لآخر بتغطية تكاليف بعض العلاج والعمليات الجراحية، وأثناء الصراع الدائر مع "سيدة الياسمين" ابتلعت فيما ابتلعته من شركات وأموال منهوبة من قبل آل مخلوف، لتصبح هذه الجمعية فيما بعد "جمعية العرين" ولم يتغير في التجارة شيء سوى اسم المؤسسة والفاسد الذي وراءها.

يفتقد السوريون فيما يفتقدون إلى مؤسسة حقيقية تعنى بذوي الإعاقة وتهتم باحتياجاتهم وتضع خطط لإدماجهم وتفعيل دورهم، بل إن سوريا تعدّت هذا الواقع المر لتصبح بلداً يسهم في عرقلة أبنائه، وفي مقدمتهم "ذوو الإعاقة".

موت الحريرية السياسية..
إعلان انتصار إيران

د. كمال اللبواني

لم يستطع المال السياسي تمديد عمر أو إنهاء الحرب الأهلية التي نتجت عن الإقطاع السياسي والطائفية السياسية التي حكمت لبنان ثم أوصلته لحرب داخلية استمرّت وما تزال، فالمال السياسي المدعوم من دول الخليج ومن فرنسا الذي جاء تحت عنوان رفيق الحريري وهندس اتفاق الطائف الذي كان مجرد هدنة مؤقتة لحرب مستمرة، والتي توهم الفرنسيون أنهم بواسطته سيستمرون في امتلاك لبنان كامتداد لهم شرق المتوسط ، وبقبول منهم بسيطرة النظام السوري ودوره، الذي كان هو فعلياً مع إيران من يهيمن على لبنان، وليس فرنسا أو السعودية، التي اقتصر نفوذها على شخص الحريري، مما استدعى قتله لكشف حقيقة من يحكم ويتحكم بلبنان للجميع.

جنّ جنون فرنسا والسعودية، وضغطت أمريكا لسحب الجيش السوري منه، فكان أن ملأ حزب الله وإيران الفراغ، وحاولوا جرّ النظام السوري والإيراني للمحكمة لكنهم سرعان ما تراجعوا واعترفوا بحقيقة هزيمتهم، وهكذا تنازلوا بالجملة عن المحكمة، بل هندس الملك عبد الله عملية تبرئة النظام السوري والاعتراف بنفوذ سوريا في لبنان، بدلاً عن إيران وحزب الله كما توهم ، وعاد سعد ابن رفيق الحريري ليصبح رئيس حكومة لبنان بصفقة أيضاً مع النظام السوري، كما فعل والده الذي قتل على يد ذات النظام ، لكن هذه المرة بإمكانات هزيلة ومال سياسي أقل بكثير، فأصبح لعبة بيد القوى الأكبر منه، وخسر قاعدته ودوره ثم خسر ماله، ولم تنتهِ المحكمة بنتيجة عملية بعد عقد من عملها، وهكذا بقي لبنان تحت هيمنة إيران ثم امتدت هيمنتها لسوريا أيضاً، التي قدمت على طبق من فضة للإيراني، وأجبر الحريري على الانكفاء ثم قطعت مصادر المال السياسي الذي انتصب بواسطته، وهكذا قرر سعد الاعتكاف التام عن السياسة والموت سياسياً بدل أن يقتل بتفجير كما حصل لأبيه، وأعلن سعد طوعاً نهاية إمبراطورية المال السياسي التي بناها والده، لسبب بسيط أنه لم يعد هناك مال، فالسياسة وفق تلك النظرية تبدأ بالمال، وليس بالشعب وقضاياه، وكأن قضية لبنان وأزماته مفتعلة وليست حقيقية وليست كافية لإنضاج تيارات وقوى سياسية وتحالفات وحشد قدرات من أجلها بل تنتظر من يستأجر الجماهير والنواب ويحرك المظاهرات بدفع الرواتب، كما تفعل ايران.. وكما كان يفعل رفيق سابقاً. وهكذا تأخر دفن الحريرية السياسية بعد موت رفيق، فدفنت بيد سعد ولده، بعد ١٥عاماً.

بموت الحريرية السياسية وإعلان سعد استقالته، وانفراط تيار المستقبل، تصبح الطائفة السنية في خبر كان، بل مجرورة بحرف الاستفهام.. ستنقسم الطائفة حتماً بسبب غياب الرموز الاجتماعية السياسية وغياب التنظيمات، وقبلها البنية التقليدية للإقطاع السياسي فيها والتي قوّضها رفيق الحريري ذاته بإقصاء عائلاتها المعروفة (الصلح، سلام، كرامي، سعد...)، ستنقسم الطائفة وتعيد تحلقها ولو جزئياً حول عدد من الرموز الجديدة التي تحصل على تمويلها من الفساد وحزب الله، وستصبح رديفاً للحزب وإيران، كما حصل مع قسم من الطائفة المسيحية والدرزية.

وهكذا تثبت السعودية وفرنسا أنهما تستحقان كأس الخسارة، بينما يتجرّع الشعب اللبناني والسوري كأس المرارة، لأنهم كانوا ضحية قيادة المال السياسي، الذي أرسلته دول الخليج لتكرّس فيه الطائفية والإقطاع السياسي، وتهيمن من خلاله عليهم وعلى لبنان، بصيغته الإقطاعية القديمة التي ماتت وشبعت موتاً، وتحوّلت لدمار يهيمن عليه أيديولوجية طائفية عسكرية إرهابية شيعية مسلحة ذات امتداد إقليمي تسعى لأن تصبح الدولة العظمى الوحيدة في شرق المتوسط، وقد شارفت على اعلان النصر.

بقي هناك أمام سنة لبنان، الذين لا يقبلون بالخنوع للإيراني، فرصة أن يتوّجوا الحكيم سمير جعجع كمرشد أعلى أو مفتي عام لبنان والطائفة السنية على أمل أن يحتفظوا بقدر من الكرامة.